توزع مجاناً

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي

رئيس التحرير
غزوان عمران

العدل والمجتمع
Justice & society

شهرية تصدر عن وزارة العدل

السنة الاولى
العدد 10
كانون الثاني2016
الصفحات
8
WWW.moj..gov.iq

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

أكد أن إصدار تعميماً بالتريث بمعاملات حجز عقارات طلب القروض

وزير العدل : نسعى لتوقيع اتفاقية استرداد المطلوبين للقضاء العراقي من دول العالم

السعي لتوقيع اتفاقيات تبادل المطلوبين للقضاء تختلف عن اتفاقيات تبادل المحكومين، لان الأولى ستلزم الوزارة على تطبيق الاحكام الصادرة بحق السجناء العراقيين

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الوزارة تسعى لاستعادة المطلوبين للقضاء العراقي من إرهابيين وسراق المال العام عبر توقيع سلسلة اتفاقيات دولية مع جميع البلدان التي يتواجد فيها هؤلاء المطلوبين من اجل محاكمتهم والقصاص منهم وفقا لنصوص القانون العراقي.

واكد السيد الوزير: ان السعي لتوقيع اتفاقيات تبادل المطلوبين للقضاء تختلف عن اتفاقيات تبادل المحكومين، لان الأولى ستلزم الوزارة على تطبيق الاحكام الصادرة بحق السجناء العراقيين وبحسب قانون الدولة التي تم محاكمته فيها، اما اتفاقية استرداد المطلوبين ستتيح للقضاء العراقي اطلاق الاحكام بحق المتهمين المطلوبين وفقاً للقانون العراقي النافذ.

وفي الشأن المتعلق بملف حقوق الإنسان، أفاد السيد الوزير: إن الجهات المسؤولة عن ملف تنفيذ أحكام الإعدام والممثلة بـ(وزارة العدل، ومجلس القضاء الأعلى، ورئاسة الجمهورية)، تعمل على تطبيق نصوص القانون العراقي والتي توجب استنفاد جميع استحقاقات المحكومين بالإعدام، وفقا لقانون المحاكمات الجزائية، تليها مصادقة رئاسة الجمهورية على الاحكام وعدم ممانعة الادعاء العام لتصل مرحلة تنفيذها في الوزارة.

ونفى السيد الوزير الانباء المتداولة بشأن الافراج عن عدد من النزلاء السعوديين كبادرة حسن نية مقابل افتتاح السفارة السعودية في بغداد، بالقول: ان هذه الاتفاقية تم توقيعها بفترة الحكومة السابقة ولازالت في مجلس النواب ولم يتم المصادقة عليها ولم تدخل حيز التنفيذ ليومنا هذا، مشيرا الى ان هذه الاتفاقية تشمل الأحكام المدنية فقط ولايمكن شمول السجناء ضمن مواد قانون مكافحة الإرهاب فيها وان السجناء السعوديين ما يزالون يقضون مدد محكوميتهم التي حكم عليهم القضاء العراقي بها في السجون العراقية وكل حسب حكمه ووفقاً للقانون العراقي.

الى ذلك، اشار السيد الوزير الى ان الوزارة اصدرت تعميما بخصوص التريث بمعاملات حجز العقارات الخاصة بطلب القروض الصناعية والزراعية والتجارية الكبيرة وبما يزيد عن مبلغ مئة مليون دينار والتي تكون برهن عقار مقابل القرض، وتبين في عدد من الحالات بأنه يتم التواطؤ مابين صاحب الطلب وموظف المصرف ومخمن العقارات بحيث يكون العقار المخمن اكثر من قيمته الفعلية بعشرات المرات وهذا ما يؤدي الى ضياع مبلغ القرض على المصرف حينما يطلب المصرف الحجز على العقار لاسترداد مبلغ القرض.

العراق ينتصر

د. حيدر الزاملي

إذا بدأنا بالحديث عن وطن اسمه العراق وعن شعب تحدى أعتى المؤامرات وانتصر وعن رجال رفعوا شعار الشهادة او الانتصار مقتدين برموز العزة والإباء تتوقف الأقلام عند هذا المشهد ولا نتكلم عن الانجازات التي حققتها وزارة العدل والتي نستعرضها شهريا للرأي العام لأننا جزء من عنوان كبير تتحد فيه النفوس وتكتب فيه الاقلام، اذ نعيش هذه الايام غمرة الافراح التي كحلت اسم العراق بالبطولات والانتصارات التي يحققها ابناء قواتنا المسلحة الباسلة والحشد الشعبي المقدس في كافة قواطع العمليات العسكرية وهذه الانتصارات فيها دلالات واضحة الى كل من تسول له نفسه ان يمس امن وسلامة ووحدة هذا الوطن وشعبه الرافض لاي شكل من اشكال التفرقة والخنوع او الذلة.

وما داعش الارهابي الا مجموعة من المتخلفين الرعاع غلفتهم بعض الجهات الخارجية بغلاف الدين وقد تم كشف زيف ما يدعون وتوحدت جميع أطياف الشعب العراقي وعقدت العزم على طردهم من الأراضي المغتصبة التي سيطروا عليها حيث هم اضعف من ان يواجهوا رجال يحملون العقيدة ويستميتون من اجل الارض والعرض، ولولا المؤامرات وخيانة الطائفيين لما تمكن هؤلاء من ان يطئوا شبرا من ارض الموصل اوالانبار او صلاح الدين ... وبعد ان تبين الرشد من الغي نستغرب من تصريحات ومواقف بعض السياسيين ممن تحمل ابناء جلدتهم عناء السبي والاغتصاب والتهجير والقتل وهم مازالوا ينتقدون ويشككون بالحشد الشعبي الذي انضوى تحت تشكيلاته السني والشيعي والتركماني والمسيحي والصابئي وانتخت الغيرة بابن الوسط والجنوب لينصر أبناء شعبه وأعطيت الدماء ثمنا غاليا لتحرير تلك المناطق التي فعل بها ما يندى له الجبين بسبب من أسس ودعى إلى اقتتال أبناء هذا البلد واعتلى المنابر الطائفية في ساحات الهدم والذل والمهانة وبعد إن باعوا أخوانهم بأبخس الأثمان الى برابرة العصر وهربوا الى الترف والفنادق الفارهة في موقف مخز لهم في الدنيا والآخرة.

إننا ندعو من يحاول من جديد ان يعول على الخطاب الطائفي ان يتعافى من هذا المرض المقيت ويتداوى بوصفة اسمها الوطنية لأنها بلسم لجروح تركتها الأصوات التي عولت على إعادة الدكتاتورية وسلب إرادة الجماهير وقد عبرت العشائر العربية الاصيلة عن موقفها بشكل صريح ان لامكان مستقبلا في تلك المحافظات الا لمن عاش الأزمات وأعطى الدماء في خنادق المواجهة ضد داعش الإرهابي والعملاء.

تكملة الكلمة ص٤

بحضور عوائل الشهداء ومدرائها السابقين وعدد من المدراء العامين في الوزارة

وزير العدل يفتتح المعرض السنوي الاول لدائرة الوقائع العراقية بذكرى تأسيسها الـ(٩٤)

أعلن وزير العدل د. حيدر الزاملي، عن اكمال دائرة الوقائع العراقية لنظام التوثيق الالكتروني للفترة من عام ١٩٦٣ ولغاية اخر عدد من عام ٢٠١٥، اضافة الى استحداث برنامج للبحث السريع عن التشريعات على الموقع الالكتروني لدائرة الوقائع العراقية.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال كلمته التي القاها في الاحتفالية التي اقامتها دائرة لوقائع العراقية اليوم الاربعاء المصادف (٣٠-١٢-٢٠١٥)، بمناسبة اليوم السنوي لدائرة الوقائع العراقية والذي يصادف الذكرى الـ(٩٤) لتأسيس جريدة الوقائع العراقية، واشرف السيد الوزير على افتتاحه في مقر دائرة الوقائع العراقية، وافتتح السيد الوزير خلال الاحتفالية (جناح تكريم عوائل شهداء الدائرة، وجناح هيكلية وعمل الأقسام، وجناح منجزات الوقائع العراقية لسنة ٢٠١٥، وجناح طموحات ٢٠١٦)، بالإضافة إلى تكريم المدراء العامين الذي تعاقبوا على إدارة هذه الدائرة.

واستعرض السيد الوزير، المراحل التاريخية التي مرت بها جريدة الوقائع العراقية منذ تأسيسها سنة ١٩٢١ ولغاية ٢٠١٥، واستعراض انجازات الدائرة لسنة ٢٠١٥ ومن أهمها فهرسة وأرشفة جميع قوانين وتشريعات الدولة بنسبة (١٠٠٪) من سنة ١٩٥٨ الى عام ٢٠١٥.

وقدم السيد الوزير، عرضا لتوجه وطموحات الدائرة المتمثلة بإضافة ملحق الوقائع العراقية باللغة الانكليزية، والبدء بالمرحلة الثانية من نظام التوثيق الالكتروني للفترة من ١٩٥٧ نزولا إلى عام ١٩٢١.

بدوره، اكد مدير عام دائرة الوقائع العراقية في كلمة له خلال الاحتفالية، ان الدائرة انتهت من تحديث جميع أعداد الوقائع العراقية بشكل مجلدات مستقلة لكل عام حدا، وبشكل منظم وبتقنية تصميم عالية، اضافة الى ان الدائرة حققت مستوى عمل بنظام الجودة بلغ نسبة كفاءة (١٠٠٪).

واوضح المدير العام: ان الدائرة قامت باضافة ملحق الوقائع العراقية باللغة الانكليزية، وتغيير تصميم جريدة الوقائع العراقية، واصدار تعليمات توضح الية النشر في الجريدة، وفتح فروع للدائرة في المحافظات، وتعد هذه الانجازات اهم ما تحقق من اعمال في دائرة الوقائع خلال المرحلة الحالية.

خلال استلامه درع الاتحاد العربي للتحكيم الدولي

وزير العدل يؤكد السعي نحو افتتاح مركز للتحكيم الدولي في العراق

اهمية اقامة دورات تطويرية لممثلي الوزارات العراقية ممن يتحلون بالخبرات القانونية

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، التوجه نحو افتتاح مركز للتحكيم الدولي في العراق كخطوة مبدئية، بهدف التحكيم في القضايا الخارجية دون الحاجة الى اللجوء لمراكز التحكيم في الدول الاخرى.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله نائب رئيس مجلس شورى الدولة المستشار الدكتور عبد اللطيف نايف، والذي قدم شرحا عن مشاركته ممثلا عن السيد الوزير في المؤتمر العربي الثاني للتحكيم والمنعقد في شرم الشيخ في مصر وبرعاية وزير العدل بدولة ليبيا الدكتور مبروك قريرة للفترة من (١٢ – ١٣ كانون الاول ٢٠١٥)، وتطرق المستشار الى الكلمة التي القاها ممثلا للعراق في المؤتمر وبالنيابة عن السيد الوزير، منوها الى انها حققت اصداء تجاوب واسعة من الاعضاء الممثلين للدول العربية.

واوضح السيد الوزير: اهمية افتتاح مركز للتحكيم الدولي في العراق، كونه سيفتح نافذة للتحكيم عن القضايا الخارجية من خلال المركز، واهمية اقامة دورات تطويرية لممثلي الوزارات العراقية ممن يتحلون بالخبرات القانونية.

وفي نهاية اللقاء قدم المستشار د. عبد اللطيف نايف، درع الاتحاد العربي للتحكيم الدولي الى السيد الوزير د. حيدر الزاملي، بمناسبة عقد المؤتمر العربي الثاني للتحكيم في مصر ونقل السيد المستشار تحيات الدكتور المبروك القريرة وزير العدل الليبي، وسعيه لتفعيل مقررات هذا المؤتمر بين الدول العربية الاعضاء.

خلال افتتاحه المجمع العدلي في قضاء المناذرة بالنجف الأشرف.

وزير العدل : ستفتتح عدد من المجمعات العدلية في عموم المحافظات

حفل الافتتاح تم بحضور عدد من المدارء العامين وشخصيات رسمية وعشائرية

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الوزارة تضع نصب عينها افتتاح عدد من المجمعات العدلية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين في عموم المحافظات. أعلن السيد الوزير عن ذلك في كلمة له خلال افتتاح المجمع العدلي في قضاء المناذرة بمحافظة النجف الأشرف، مبينا بالقول: نهدي هذا الإنجاز العظيم الى أهالي المناذرة الكرام في النجف الأشرف ويعد هذا العمل واحد من سلسلة اعمال سوف تقدمها وزارة العدل الى المواطنين في عموم المحافظات. وأضاف السيد الوزير: ان تصاميم المجمعات العدلية تتصف بالحداثة في اجراء معاملات المراجعين، وتعمل بنظام (الكاونتر)، ويضمن هذا النظام عدم احتكاك المواطن والموظف، ويحقق سلامة إنجاز المعاملات. يشار الى ان حفل الافتتاح تم بحضور عدد من المدارء العامين وشخصيات رسمية وعشائرية، واقيم المشروع على ارض مساحتها (١٢٠٠) م بتكلفة مقدارها ثلاثة مليارات واربعمائة مليون دينار، واستغرقت مدة انجازه عام ونصف، وتتكون البناية من اربع طوابق وتضم دوائر التسجيل العقاري والتنفيذ والكتاب العدول.

المعهد القضائي يعلن فتح باب التقديم للقبول في الدورة (٣٩)

5

مدير عام الدائرة الادارية: انجاز عدد كبيرا من المستحقات الوظيفية لكوادر الوزارة

3

وزير العدل : بذلنا جهودا كبيرة لتوفير درجات وظيفية على الملاك الدائم للوزارة

2

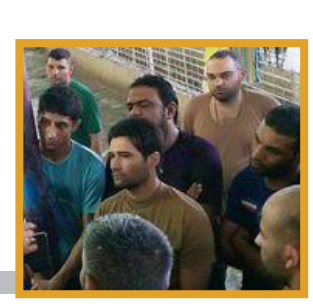

فريق حقوق الانسان يزور قسمي الرعاية الشاملة و الصحة العامة

4

خلال لقائه بموظفي العقود

السيد الوزير:

ان توفير فرصة عمل لموظفي العقود وتثبيتهم على الملاك الدائم، جاء بعد مساعي كبيرة بذلتها الوزارة متمثلة بمدرائها العامون، مبينا ان جدارة موظفي العقود كانت حافزا لمساعي تثبيتهم رغم الضائقة المالية التي يمر بها البلد.

وزير العدل: بذلنا جهودا كبيرة لتوفير درجات وظيفية على الملاك الدائم للوزارة

توفير فرصة عمل لموظفي العقود وتثبيتهم على الملاك الدائم، جاء بعد مساعي كبيرة بذلتها الوزارة متمثلة بمدرائها العامون

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، على حرص الوزارة بتنفيذ التزاماتها تجاه موظفي العقود من خلال تثبيتهم على الملاك الدائم للوزارة.
ذكر السيد الوزير ذلك خلال لقائه بموظفي العقود في الوزارة، مشيرا الى الجهود الكبيرة التي بذلتها الوزارة من اجل تثبيت موظفي العقود على الملاك الدائم.
وقال السيد الوزير: ان توفير فرصة عمل لموظفي العقود وتثبيتهم على الملاك الدائم، جاء بعد مساعي كبيرة بذلتها الوزارة متمثلة بمدرائها العامون، مبينا ان جدارة موظفي العقود كانت حافزا لمساعي تثبيتهم رغم الضائقة المالية التي يمر بها البلد.
ودعا السيد الوزير، موظفي العقود الذين تم تثبيتهم، الى المثابرة وبذل المزيد ليكونوا مثالا لباقي الموظفين من اصحاب العقود، مؤكد حاجة البلد الى طاقاتهم للنهوض بواقعه ومواجهة التحديات التي تعترض تقدمه.من جانبهم عبر الموظفون عن شكرهم وامتنانهم لهذه الجهود والمساندة، مثمنين هذه الالتفاتة الكريمة واعتبارها حافزا لخدمة بلدهم، وتجديد العهد لاستمرار في ادامة زخم العمل المهني لبناء العراق الجديد.

وزير العدل
يهنئ الشعب العراقي باعياد الميلاد

حيّا انتصارات قواتنا المسلحة وأبطال الحشد الشعبي لمناسبة تحرير الرمادي

قدم وزير العدل د. حيدر الزاملي، بطاقة تهنئة الى الشعب العراقي وقواتنا المسلحة ومنتسبو وزارة العدل بمناسبة حلول أعياد رأس السنة الميلاد والتي تزامنت مع تحرير الرمادي من براثن الإرهاب. وحيا السيد الوزير التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب في مواجهة التحديات الجسيمة التي هددت أمن البلد وتصدى لها العراقيون بكل شجاعة وصلابة وحققوا المستحيل بكسر شوكة الإرهاب وتحرير المحافظات الواحدة تلو الاخرى. وجدد السيد الوزير في كلمته بهذه المناسبة، عهد الولاء للشعب والوطن بان يكون السند والظهير لقواتنا برفع وتيرة العمل وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتنفيذ القصاص العادل بحق الإرهابيين انتصارا لدماء الشهداء التي سالت على طريق تحرير العراق.

وزارة العدل ملتزمون بتطبيق القانون والحفاظ على حقوق الانسان

أعلنت وزارة العدل في بيان صادر عنها، بان هنالك اخبار تداولتها بعض وسائل الاعلام بانه سيتم اطلاق سراح السجناء السعوديين بناء على اتفاقية تبادل السجناء الموقعة بين الحكومتين العراقية والسعودية في فترة الحكومة السابقة.وبناء على هذا النقل وفي بيانها التوضيحي تود وزارة العدل العراقية ان تنفي هذه الاخبار الكاذبة جملة وتفصيلاً حيث ان هذه الاتفاقية تم توقيعها بفترة الحكومة السابقة و لازالت في مجلس النواب ولم يتم المصادقة عليها ولم تدخل حيز التنفيذ ليومنا هذا.كذلك فان الوزارة في بيانها توضح ان هذه الاتفاقية تشمل الاحكام المدنية فقط ولايمكن شمول السجناء ضمن مواد قانون مكافحة الارهاب فيها وان السجناء السعوديين لايزالون يقضون مدد محكوميتهم التي حكم عليهم القضاء العراقي بها ضمن السجون العراقية وكل حسب حكمه و وفقاً للقانون العراقي.

حفاظاً على المبالغ المخصصة للقروض الصناعية والزراعية والتجارية

طلبت وزارة العدل اعادة النظر بآلية المنح وحجز العقار

الامانة العامة لمجلس الوزراء قد وافقت على مقترح وزارة العدل لتشكيل لجنة مشتركة لاعادة النظر بآليات تخمين سعر العقار

بينت وزارة العدل انها اصدرت تعميماً بخصوص التريث بمعاملات حجز العقارات الخاصة بطلب القروض الصناعية والزراعية والتجارية الكبيرة و بما يزيد عن مبلغ مئة مليون دينار والتي تكون برهن عقار مقابل القرض.
حيث تبين وفي العديد من الحالات بانه يتم التواطئ مابين صاحب الطلب وموظف المصرف ومخمن العقارات بحيث يكون العقار المخمن اكثر من قيمته الفعلية بعشرات المرات وهذا ما يؤدي الى ضياع مبلغ القرض على المصرف حينما يطلب المصرف الحجز على العقار لاسترداد مبلغ القرض.
كذلك بين قسم الاعلام في الوزارة باكتشاف عدد من الموظفين داخل دوائر التسجيل العقاري يتواطؤون مع هذه الشبكات ويسهلون لهم معاملة حجز العقار وتم القاء القبض على عدد منهم وايداعهم الى المحاكم بجهد مشترك بين الوزارة ومكتب المفتش العام وهيئة النزاهة، وما زالت التحقيقات جارية بهذا الصدد.
وبينت الوزارة بان الامانة العامة لمجلس الوزراء قد وافقت على مقترح وزارة العدل لتشكيل لجنة مشتركة لاعادة النظر بآليات تخمين سعر العقار وان تكون ضمن ضوابط دائرة التسجيل العقاري او ضوابط دائرة رعاية القاصرين حيث توجد ضوابط رسمية لاسعار العقارات المطلوب حجزها للقرض وحسب صنف العقار وموقعه.
لذلك تهيب وزارة العدل باصحاب المعاملات بالتريث الى حين اصدار التعليمات والضوابط الجديدة لمنع هدر المال العام ولكي تكون الفائدة لاكبر عدد ممكن من اصحاب المشاريع الفعلية وليس الوهمية.

لدى استقباله وفد الحكومة المحلية لمحافظة الأنبار

وزير العدل يؤكد أهمية تضافر الجهود لإعادة الحياة للمحافظات المحررة

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، أهمية تضافر الجهود لإعادة الحياة الى المحافظات المحررة من دنس الإرهاب واعانة النازحين على العودة الى مناطقهم.
ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه بمقر الوزارة وفداً رسمياً ممثلاً عن محافظة الانبار برئاسة المحافظ (صهيب الراوي) وعضو مجلس المحافظة (جاسم العسل)، والوفد المرافق لهما. وتناولت النقاشات مجمل الاوضاع الامنية المحيطة بالمحافظة والعمليات العسكرية الحالية التي تخوضها قواتنا المسلحة وفصائل الحشد الشعبي وتطورات تحرير باقي مناطق المحافظة من تواجد عصابات داعش الإرهابية.
واكد السيد الوزير على ضرورة تعزيز اللحمة الوطنية بين أبناء المحافظة، مثنياً على ترابط العالي بين مجلس المحافظة والمحافظة والذي ساهم في إيجاد الارضيّة اللازمة التواصل مع العشائر وتوحيد صفوفها ضد الإرهاب، اضافة الى دورها في اعادة الأهالي الى مناطقهم والتواصل مع الجهات الحكومية لتوفير الخدمات اللازمة لهم.
وأفاد قسم الاعلام : انه تم التطرق الى موضوع اعادة العمل في الدوائر العدلية بالمناطق المحررة في المحافظة، واطلاق رواتب الموظفين ممن نزحوا نتيجة الاوضاع الامنية الى بعض مناطق بغداد والمحافظات الامنة وفق السياقات القانونية.
وأبدى السيد الوزير امكانية افتتاح دوائر عدلية في منطقة عامرية الفلوجة وتم توجيه كتاب رسمي من مجلس المحافظة بتوفير البناية والحماية بهدف تقديم الخدمات العدلية لاهالي هذه المناطق مراعاة للاوضاع الانسانية الصعبة الى تعرضوا لها نتيجة تواجد الجماعات الإرهابية في مناطقهم خلال الفترة الماضية.

خلال كلمته في حفل تخرج دورة الكتاب العدول الموسومة بـ(العدل والبناء)

وزير العدل: خدمة المواطن المعيار الاساس لبناء الوطن

دعا السيد الوزير د. حيدرالزاملي، الطلبة المتخرجين من دورة العدل والبناء الخاصة بدائرة الكتاب العدل الى وضع خدمة المواطنين نصب اعينهم وان يكونوا صمام الامان لحقوق الناس وبناء الوطن، ومحاربة الفساد واعتماد النزاهة معياراً لعملهم.
ذكر السيد الوزير ذلك خلال الحفل الذي نظمته دائرة الكتاب العدول بمناسبة تخرج دورة (العدل والبناء)، في كلمته : ان من دواعي الفخر والسرور الاحتفال بتخرج كوكبة من موظفي الوزارة من حملة شهادة القانون، بعد اجتيازهم دورة العدل والبناء، مؤكدا ان ابواب مكتبه مفتوح امامهم في حال تعرضهم لغبن بحقوقهم الوظيفية التي كفلها القانون.
واضاف السيد الوزير: انا سعينا لانصاف موظفي وزارة العدل بشكل عام من خلال قانون الرسوم العدلية الذي يعود بجزء من الارباح المستحصلة لخزينة الدولة الى الموظف وبالخصوص كاتب العدل الذي يبذل جهود لايمكن ان تقييم بالرواتب المتدنية التي يتقاضاها.وتابع السيد الوزير مخاطبا المتخرجين ان ترديد القسم هو عهد مع الله اولا ومع وطنكم وشعبكم ومؤسساتكم التي هي بوابة الانطلاق نحو المسؤولية التضامنية بين الجميع، مشيرا الى ان الوطن يواجه هجمة شرسة وتكاتف العراقيين هو الحل الامثل للتصدي لها. من جانبه، قال مدير عام المعهد القضائي د. رياض حسين، ان اعتماد المعايير الدولية اساس لعمل الكتاب العدول، سيساهم في تدعيم العدل في المجتمع والذي يعد المنطلق لبناء دولة المؤسسات.الى ذلك، قال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي، ان وزارة العدل حققت قفزات كبيرة في عملها، وقد برزت معالمها في ارتفاع وتيرة العمل خلال الفترة القليلة الماضية وصولا الى يومنا هذا، وتعد دورة (العدل والبناء)، احد اهم الاهداف المتحققة في هذا الجانب، وبدورنا سنكون الظهير الداعم لعمل القوات الامنية من خلال محاربتنا للفساد.
واختتم الحفل بتكريم السيد الوزير للاوائل وتوزيع الشهادات على المتخرجين بعد ترديدهم القسم، كما تمنى لهم الموفقية والنجاح وهم يمارسون وظيفتهم ككتاب عدول.يذكر ان الدورة نظمت باشراف المعهد القضائي وعلى يد كوادر اختصاص، استمرت ثلاثة اشهر.

لدى استقباله وفد محامي الديوانية

وزير العدل يشيد بدور الحكومات المحلية في المحافظات بدعم الدوائر العدلية

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، أهمية الدور الذي بذلته الحكومات المحلية لبعض المحافظات في النهوض بالواقع الخدمي للدوائر العدلية.
ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه بمقر الوزارة، وفداً عن محامي محافظة الديوانية.
وتناول السيد الوزير خلال اللقاء، اهم المشاكل التي تواجه الدوائر العدلية في المحافظة، وسبل النهوض بواقعها الخدمي، مشيدا بالدور الذي بذلته الحكومة المحلية بتعاون بعض المجالس البلدية ومجالس المحافظات، من خلال توفيرها مبنى للدوائر العدلية فيها، بعد ان كانت تعاني من ضيق المبنى القديم.
وأكد السيد الوزير على ضرورة إعادة تجربة الحكومة المحلية و تعاون بعض المجالس البلدية ومجالس المحافظات كون الوضع الراهن يحتاج الى تكاثف الجهود بين الحكومة المحلية والوزارة للخروج من الأزمة، مشيرا الى ان المسؤولية لا تقتصر على مسؤول أو موظف في الدولة بقدر ما هي مسؤولية الجميع.
واستعرض السيد الوزير اهم الانجازات التي نفذت بمساعدة الحكومات المحلية، والتي لم ترهق ميزانية الوزارة، مؤكدا استعداد الوزارة بتوفير كوادر وظيفية لدعم اي مشروع تتبناه حكومة محلية او جهة نافذة بالمحافظة.

خلال استقباله للكادر الإعلامي لصحيفة الإعلام المستقل

وزير العدل: الإعلام الحر الرافد الأساس لبناء دولة المؤسسات

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، إن الإعلام الحر الرافد الأساس لبناء دولة المؤسسات والداعم الأول في مجال مكافحة الفساد والإرهاب على حدا سواء.
جاء ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي، للكادر الإعلامي لصحيفة الإعلام المستقل، وتطرق السيد الوزير خلال اللقاء إلى العديد من الموضيع المهمة، وفي مقدمتها حضور وزير العدل بالاجتماع الأخير لوزراء العدل العرب في دورته (٣١) بالقاهرة واجتماعه مع الرئيس المصري.
واوضح السيد الوزير، ابعاد دور الوزارة في اصلاح الموقوفين وكيفية معالجة الافكار والتطرف عند البعض من النزلاء وما هو الخدمات المقدمة لهم، واهمية التواصل مع وسائل الاعلام المحلية والعالمية لتبديد الضبابية حول الاخبار التي تحاول النيل من مؤسسات الدولة باستخدام المعلومات الملفقة.

العدل والمجتمع
السنة الاولى- العدد- 10 - كانون الثاني 2016
first year - No - 10 - January 2016

تتولى الدائرة الادارية والمالية في وزارة العدل عدد من المهام الجسيمة وتعد المرتكز الذي تعتمد عليها في عملها والتي تستند الى تنفيذ التوجيهات التي تتلقاها من السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ابتداء من أعداد مشروع الخطة المالية والمحاسبية والتدقيقية والخدمية على مستوى أجهزة العدل والدوائر التابعة لها، وانتهاءً بجميع احتياجات الدوائر العدلية. كما يقع على عاتق الدائرة الادارية والمالية، تطوير أعمال الأجهزة المحاسبية والتدقيقية وشؤون الأفراد وتبسيط الأجراءات فيها وأعتماد الأساليب الحديثة في العمل، اضافة الى دورها في ابداء الرأي فيما يرد الى الدائرة من مقترحات وعرضها ان اقتضى الأمر على السيد الوزير

اجرى الحوار/ غزوان الظالمي

تشكيل لجنة ترفيعات واحتساب الخدمات واضافة الخدمات السابقة

مدير عام الدائرة الادارية: انجاز عدد كبيرا من المستحقات الوظيفية لكوادر الوزارة

اكد ان توجيهات السيد الوزير ارتقت بمستوى العمل في الجوانب التشغيلية والاستثمارية

وتعمل الدائرة الادارية على متابعة تنفيذ الخطة المقررة للوزارة قدر تعلق الأمر بأعمال الدائرة، اضافة الى دورها في توقيع المراسلات بالنيابة عن الوزير على وفق الصلاحيات التي يخولها له وله الاتصال بالجهات المعنية فيما يتعلق بأعمال الدائرة. وتساهم الدائرة بتقديم المقترحات الى السيد الوزير بما يخص تنسيب وأعارة وأنتداب الموظفين، وفيما يخص المكافأت والمخصصات حسب متطلبات خطة الوزارة المتعلقة بالدائرة، اضافة الى دورها في تأمين المستلزمات التدريبية للعاملين في الأدارة الأمنية بما يؤمن رفع مستواهم المهني.

س١/ تقديم فكرة عن الدائرة الادارية والمالية والاقسام التي تتكون منها وعمل كل قسم ؟

ج/ ان الدائرة الادارية والمالية من دوائر مركز وزارة العدل تم أنشئها بموجب اول قانون لوزارة العدل العراقية والذي صدر في عشرينيات هذا القرن الماضي، وتتكون من الاقسام التالية: ١- قسم الموارد البشرية ٢- قسم المحاسبة ٣- قسم الشؤون الهندسية ٤- قسم الخدمات ٥- قسم التدقيق قبل الصرف تقدم الدائرة الادارية خدماتها للموظفين ولجمهور المواطنين من حيث الامور الادارية والمالية والخدمية والفنية والحسابية، ويكون ارتباطها بشكل مباشر بالسيد الوزير العدل. فيما يخص عمل قسم الموارد البشرية:- يقدم هذا القسم خدماته حصراً بالموظفين التابعين لوزارة العدل كافة في مختلف مفاصلها ودوائرها العدلية ويبدأ بالتعيين وينتهي بالاحالة الى التقاعد. اما قسم المحاسبة فيقدم خدماته للموظفين باحتساب العلاوات والترفيع والمكافات اما فيما يخص الخدمات المقدمة للمواطنين او الوزارات الاخرى كأن يدفع اجور المحاضرات للدورات المقامة في الوزارة والاجور والمصاريف الخاصة بدوائر مركز الوزارة مثل اجور الكهرباء والماء والوقود وغيرها من الخدمات. اما قسم الخدمات: فان عمله يختص بتسلم وتسليم البريد من الوزارة واليها، كأن تكون مستلمة من الجهات العليا كالامانة العامة لمجلس الوزارة او مكاتب السادة الوزراء او قيادة عمليات بغداد والمحافظات والهيئة الوطنية للاستثمار، كذلك يقوم القسم بصيانة المركبات العائدة للوزارة والتعاون مع المتعهد الخاص بنقل الموظفين من والى مركز الوزارة وغيرها من الاعمال الخاصة به. كما تقوم الدائرة الادارية والمالية في الوزارة وتهيئة كافة الامور الادارية والمالية لدوائر الوزارة الاخرى وتعمل كجهة استشارية لهم وهي جهة استشارية للسيد الوزير بكافة الامور الادارية والمالية. اما قسم الشؤون الهندسية فأن عمله متعلق بالمور الهندسية والفنية والصيانة التي تخص بنايات وزارة العدل (صيانة، تبريد، تكييف الترميمات بكافة انواعها) كذلك اشرافها على المشاريع التي يتم انجازها من قبل هذه الوزارة.

س٢/ ما هي المعوقات الاساسية لعمل الدائرة خلال عام ٢٠١٥، وماهي التأثيرات الناجحة من التقشف المالي؟

ج/ إن ما يتعرض له البلد من أمور أدت إلى اتخاذ قرارات من قبل الحكومة المركزية في انتهاج منهج التقشف وفق المعطيات المتوفرة اثر على عمل الوزارة كبقية وزارات ودوائر الدولة العراقية من تقليل الصرف للوقود والصيانة والمكافآت وبعض المشاريع التي تم إيقافها للسبب ذاته، وأدى التقشف الى التأخير في انجاز الامور المطلوبة خاصة وان الوزارة تحتاج الى بنى تحتية كبيرة لتعرضها لهجوم ارهابي سنة ٢٠٠٩ وسنة ٢٠١٣ أدى الى تخريب كبير في منشأتها والآليات المعتمدة في التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى وبالأخص وزارة المالية لتوفير الاعتماد المالية، الا ان توجيهات السيد الوزير ساهمت، بانجاز العديد من المشاريع في مقدمتها المجمعات العدلية في المحافظات والتي تعد من اهم لمنجزات الاساسية المتحققة خلال الفترة الحالية من عمر الوزارة، وستساهم هذه المجمعات العدلية في تقديم الخدمات للمواطنين وتخفيف زخم المعاملات في مراكز المدن.

س٣/ ما هي الاجراءات المتخذة لانجاز معاملات ترفيع واحتساب الخدمة للموظفين؟

ج/ تقوم الدائرة بواجب التنسيق والمخاطبات بين الوزارة بدوائرها المتعددة والوزارات والجهات الاخرى منها الرئاسات الثلاث والامانة العامة لمجلس الوزارة وغيرها، وتتم المخاطبات واتخاذ الإجراءات الاخرى تم من خلال المتابعة المستمرة لدوائر وزارة المالية وكذلك للادارة العليا لوزارة المالية، كما اود ان اشيد بدور السيد الوزير بهذا التواصل ودور مكتبه في تحقيق الانجازات المتعلقة بعمل الدائرة، كما ان دور الدائرة لم يقتصر على توفير الانجازات المالية لمختلف نشاطات الوزارة من الموازنتين التشغيلية والاستثمارية.

س٤/ توجيه السيد الوزير نحو التسريع في انجاز اجراءات ترفيع الموظفين واحتساب الخدمة والعلاوات ما الذي تحقق في هذا الجانب ؟

ج/ تم بشأن ذلك تشكيل لجنة ترفيعات واحتساب الخدمات واضافة الخدمات السابقة (كالمحاماة والفصل السياسي، العقود بأنواعها كذلك الخدمة العسكرية وغيرها من المعملات الاخرى) وحيث قامت هذه اللجنة بأنجاز هذه المعاملات ونسبة تقارب ٩٥٪ اما بخصوص الـ(٥٪)، فقد تم بشأنها المخاطبات الاصولية ونحن بصدد الاجابة لاتمام المعاملات وفقاً للاصول واعتقد ان موظفينا الاعزاء لاحظوا الفرق الكبير في منحهم استحقاقاتهم وكذلك المالية من منح مخصصات الخطورة المختصة مثل الحاسبات وغيرها والعاتق الوحيد هو الموازنة. كما نجحت الدائرة في إدامة التمويل المالي لمختلف دوائر الوزارة وخاصة دائرة الإصلاح العراقية والدوائر الاخرى من خلال المتابعة المستمرة لدوائر وزارة المالية وكذلك للادارة العليا لوزارة المالية، كما اود ان اشيد بدور السيد الوزير بهذا التواصل ودور مكتبه في تحقيق الانجازات المتعلقة بعمل الدائرة، كما ان دور الدائرة لم يقتصر على توفير الانجازات المالية لمختلف نشاطات الوزارة من الموازنتين التشغيلية والاستثمارية.

س٤/ توجيه السيد الوزير نحو التسريع في انجاز اجراءات ترفيع الموظفين واحتساب الخدمة والعلاوات ما الذي تحقق في هذا الجانب ؟

ج/ تم بشأن ذلك تشكيل لجنة ترفيعات واحتساب الخدمات واضافة الخدمات السابقة (كالمحاماة والفصل السياسي، العقود بأنواعها كذلك الخدمة العسكرية وغيرها من المعملات الاخرى) وحيث قامت هذه اللجنة بأنجاز هذه المعاملات ونسبة تقارب ٩٥٪ اما بخصوص الـ(٥٪)، فقد تم بشأنها المخاطبات الاصولية ونحن بصدد الاجابة لاتمام المعاملات وفقاً للاصول

النجاح في إدامة التمويل المالي لمختلف دوائر الوزارة وخاصة دائرة الإصلاح العراقية والدوائر الاخرى تم من خلال المتابعة المستمرة للسيد الوزير لعمل الدائرة وكذلك التنسيق مع الادارة العليا

أدى التقشف الى التأخير في انجاز الامور المطلوبة خاصة وان الوزارة تحتاج الى بنى تحتية كبيرة لتعرضها لهجوم ارهابي سنة ٢٠٠٩ وسنة ٢٠١٣ أدى الى تخريب كبير في منشأتها والآليات المعتمدة في التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى

بناءاً على الموافقات الأصولية لمعالي السيد الوزير بذلك، وقد استطاعت الدائرة خلال السنوات الماضية وسنة ٢٠١٥ من تذليل كثير من العقبات امام دائرة الوزارة من خلال الجهود المضنية والكثيرة التي تبذلها للتواصل والتنسيق مع الجهات الحكومية الاخرى واستطاعت الدائرة الادارية والمالية في وزارة العدل بفضل توجيه ومتابعة معالي السيد الوزير المحترم من رفع الغبن عن اعداد كبيرة من موظفين الوزارة والدفع باستحقاقاتهم الوظيفية من خلال منحهم استحقاقاتهم من الترفيع والعلاوات المستحقة لهم وحسب القانون.

والقانون وذلك بدوره ادى الى شعور الموظف بالانصاف، لان السيد الوزير يتابع بنفسه الاحتياجات الخاصة لهذه الشريحة واستحقاقاتها بالتثبيت على الملاك الدائم.

س٥/ ماهي الخطوات الاساسية المتبعة في تطبيق نظام الارشفة الالكترونية لاضابير الموظفين ومتى سيتم الانتهاء منها ومدى مساهمتها في انصاف موظفي الوزارة في احتساب خدمتهم الوظيفية؟

ج/ باستثناء الأضابير الشخصية للموظفين فان نظام الأرشفة لبقية الكتب والوثائق والمعاملات المتميزة بشكل نهائي متكامل ولا يوجد فيه أي نقص يذكر بنسبة (١٠٠٪) نعود بالحديث عن سبب عدم أرشفة الأضابير الشخصية للموظفين وذلك للحاجة الى جهاز خاص دقيق بدرجة عالية كما هو الحال في الأجهزة المستخدمة في دار الكتب والوثاق العراقية كون الأضابير الشخصية للموظفين من أصحاب الخدمة الطويلة ووجود أوراق تكاد تكون متحركة مما يعيق عملية اخذ صورة لها باي جهاز عادي. ولكون البلد يعاني من المرحلة التقشفية الحالية ساهم وبدور كبير في عدم انجاز هذه الفقرة بالشكل المطلوب.

س٦/ المساهمة الكبيرة للدائرة الإدارية في توفير متطلبات انجاز المجمعات العدلية في بغداد والمحافظات، إضافة إلى المباشرة بانجاز سجن بابل وتوسعة سجن الناصرية المركزي؟

ج/ ساهمت الدائرة في انجاز المشاريع الكبيرة التي باشرت الوزارة في انجازها من خلال ترؤسنا للجان عديدة لانشاء هذه المشاريع من لجان فتح العطاءات وتحليلها واللجان المركزية للمصادقة وكذلك المتابعة الميدانية لهذه المشاريع حيث ضمتها زيارات ميدانية للمجمعات العدلية في المحافظات واللقاء مع اللجان المشاريع والشركات المنفذة لغرض تسهيل الإجراءات ومعالجة المعوقات . كما ساهمت قسم الهندسية من خلال وجود موظفي القسم في لجان الإشراف وأدائهم المتميز وكذلك متابعة شعبة الأعمار في قسم المحاسبة كان له الدور الكبير في متابعة انجاز هذه المشاريع وخاصة السجون.

س٧/ ما هي الآليات المتبعة لتوفير متطلبات العمل في الوزارة على الرغم من قلة الرصيد المالي المتوفر، وما هي الآلية التي اعتمدت لتوفير دائرة الإصلاح وبالأخص في مجال الإطعام؟

ج/ من المؤكد أن الظرف الاقتصادي الذي يمر به البلد من خلال الأزمة الاقتصادية المالية كان له التأثير الكبير على صعوبة توفير متطلبات المادية لتمشية الأعمال الضرورية وذلك كون ان الوزارة لم تحصل خلال السنة ٢٠١٥ على جزء كبير من تخصيصها المالي الذي هو أصلا (مقنن) واقل من الاحتياجات الفعلية، حيث ان التمويل كان بنسب قليلة عن الاحتياج الفعلي، واستطاعت الوزارة من توفير الاحتياجات الضرورية بفضل التقشف الكبير الذي مارسته دوائر الوزارة، وتم التركيز على الاحتياجات الضرورية جدا ومنها إطعام الموقوفين، وبفضل المتابعة المستمرة لمعالي السيد الوزير لم

الظرف الاقتصادي الذي يمر به البلد من خلال الأزمة الاقتصادية المالية كان له التأثير الكبير على صعوبة توفير متطلبات المادية لتمشية الأعمال الضرورية وذلك كون ان الوزارة لم تحصل خلال السنة ٢٠١٥ على جزء كبير من تخصيصها المالي الذي هو أصلا (مقنن) واقل من الاحتياجات الفعلية

تمر الوزارة باي أزمة مالية (توقف عليها) والحمد لله استطعنا من توفير الاحتياجات الضرورية لإدارة أعمال المكلف بها دوائرنا العدلية.

س٨/ موظفي وزارة العدل الأقل دخلا بين نظرائهم في الوزارات الأخرى، هل سيتم التحرك لتوفير مخصصات خطورة لموظفي الوزارة كونهم تعرضوا الى عمليات إرهابية، ومتى سيتم صرف مبالغ تعديل قانون الرسوم العدلية؟

– ان موظفي وزارتنا من أكثر الموظفين الذين قدموا تضحيات كبيرة من عدة سنوات وتعرضوا الى شتى أنواع الإرهاب من تفجير وقتل واغتيال وان طبيعة عملهم التي توجب عليهم الحفاظ على أملاك المواطن أدت بهم الى ان يتعرضوا الى ما تعرضوا اليه، كما ان إصرارهم العالي على تطبيق القانون وضعهم امام الارهاب. كما أن الإدارة العليا للوزارة متمثلة بالسيد الوزير حاولت وتحاول ان تنصف موظفيها ولكن الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد تحول دون ذلك، ونحن لم نألوا جهداً في طرح معاناة موظفينا عند تقشف الوضع المالي. وامر مخصصات الموظفين حسب قانون الرسوم العدلية حسم والحمد لله ووضع له مبلغ في موازنة السنة ٢٠١٦ وسيتم العمل به في بداية السنة المالية. كما ان هناك مشاريع الأجور (الخدمة) حسب القانون يمكن ان يستفاد منها موظفو الوزارة كحوافز وأجور تقدمت بها لجنة (تعظيم الإيرادات).

س٩/ استعراض جوانب عملية الاختطاف، ان أمكن من اجل توفير معلومات عن استهداف العاملين في الوزارة، والتنويه ان العمل الانتحاري الذي استهدف الوزارة عام ٢٠١٣، قد فقدتم فيه احد أفراد العائلة؟

– الحمد لله بعض المصائب تكشف عن حسب الناس بعضهم لبعض وتكشف للشخص عن مدى قربه من الناس وبالتالي مدى قربه من رب العالمين. باشرت العمل في وزارة العدل سنة ٢٠١٢ تحديداً من الشهر الرابع من السنة وكنت قبلها موظفاً في ديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنوات تجاوزت الـ(١٨) سنة وحصلت فيها على خبرة كبيرة اعتز بها وشهادات دولية ومحلية في المجال المحاسبي والإداري والتدقيق ولازلت اعتبر نفسي رقابي وانظر بعين الرقيب إلى كافة الأنشطة اشرف عليها. ومن دواعي اعتزازي ان اشارك موظفي الوزارة لكل ما يتعرضون له كباقي ابناء الشعب العراقي لا اذكر لكم تاريخ، والحمد لله فان هجوم الطغاة الأشرار على الوزارة سنة ٢٠١٣ قدمت اخي الشهيد داود مع اخوة واخوات هم كوكبة من شهداء الوزارة الذين سيبقون نبراساً ودافعاً ينير سماء العطاء. وفي حادثة اخرى فقد تعرضت لعملية اغتيال بسيارة مفخخة نجوت منها باعجوبة وبفضل من الله. وكما تعرضت بقية قيادات الوزارة من تهديد واغتيال وخطف ومنهم المدراء العامون والمستشارين وغيرهم تعرضت بتاريخ ٢٠١٥/٩/٨ الى عملية خطف من قبل مجموعة ارهابية وكنت في كلية الامام الكاظم (عليه السلام). وبرغم من مرارة الموقف ولا اود الدخول في تفاصيله ولكنه كشف لي اصالة وسمو ورقي اخوتي واخواتي موظفي الوزارة وكافة دوائرها في مقدمتهم معالي السيد الوزير المحترم حيث عملوا كاني احد افراد اسرتهم في البحث والتقصي والتفاوض. وهذا مما جعلني فخوراً لانتمائي الى (اسرة وزارة العدل) المؤلفة من اكثر من عشرين الف فرد وبهذه المناسبة اقول انا فرد من المجتمع العراقي اتعرض لما يتعرض له اي عراقي وحسبي الله ونعم الوكيل ولكن اتقدم بالشكر الجزيل لاخوتي واخواتي موظفي الوزارة لما ابدوه من تعاطف وقلق على حياتي هم عائلتي الكبيرة وشكرا وسابقى ممتنا لكل الجهود والمشاعر الخيرة من الجميع.

العدل والمجتمع
السنة الاولى- العدد - 10 - كانون الثاني 2016
first year - No - 10 - January 2016

كلمة وزير العدل الموقر د . حيدر الزاملي

وزير العدل د . حيدر الزاملي

بسم الله الرحمن الرحيم
اذا بدأنا بالحديث عن وطن اسمه العراق وعن شعب تحدى اعتى المؤامرات وانتصر وعن رجال رفعوا شعار الشهادة او الانتصار مقتدين برموز العزة والاباء تتوقف الاقلام عند هذا المشهد ولا نتكلم عن الانجازات التي حققتها وزارة العدل والتي نستعرضها شهريا للراي العام لاننا جزء من عنوان كبير تتحد فيه النفوس وتكتب فيه الاقلام ... اذ نعيش هذه الايام غمرة الافراح التي كحلت اسم العراق بالبطولات والانتصارات التي يحققها ابناء قواتنا المسلحة الباسلة والحشد الشعبي المقدس في كافة قواطع العمليات العسكرية وهذه الانتصارات فيها دلالات واضحة الى كل من تسول له نفسه ان يمس امن وسلامة ووحدة هذا الوطن وشعبه الرافض لاي شكل من اشكال التفرقة والخنوع او الذلة ... وما داعش الارهابي الا مجموعة من المتخلفين الرعاع غلفتهم بعض الجهات الخارجية بغلاف الدين وقد تم كشف زيف مايدعون وتوحدت جميع اطياف الشعب العراقي وعقدت العزم على طردهم من الاراضي المغتصبة التي سيطروا عليها حيث هم اضعف من ان يواجهوا رجال يحملون العقيدة ويستميتون من اجل الارض والعرض، ولولا المؤامرات وخيانة الطائفيين لما تمكن هولاء من ان يطئوا شبرا من ارض الموصل اوالانبار او صلاح الدين ... وبعد ان تبين الرشد من الغي نستغرب من تصريحات ومواقف بعض السياسيين ممن تحمل ابناء جلدتهم عناء السبي والاغتصاب والتهجير والقتل وهم مازالوا ينتقدون ويشككون بالحشد الشعبي الذي انضوى تحت تشكيلاته السني والشيعي والتركماني والمسيحي والصابئي وانتخت الغيرة بابن الوسط والجنوب لينصر ابناء شعبه واعطيت الدماء ثمنا غاليا لتحرير تلك المناطق التي فعل بها مايندى له الجبين بسبب من اسس ودعى الى اقتتال ابناء هذا البلد واعتلى المنابر الطائفية في ساحات الهدم والذل والمهانة وبعد ان باعوا اخوانهم بابخس الاثمان الى برابرة العصر وهربوا الى الترف والفنادق الفارهة في موقف مخز لهم في الدنيا والاخرة .. اننا ندعو من يحاول من جديد ان يعول على الخطاب الطائفي ان يتعافى من هذا المرض المقيت ويتداوى بوصفة اسمها الوطنية لانها بلسم لجروح تركتها الاصوات التي عولت على اعادة الدكتاتورية وسلب ارادة الجماهير وقد عبرت العشائر العربية الاصيلة عن موقفها بشكل صريح ان لامكان مستقبلا في تلك المحافظات الا لمن عاش الازمات واعطى الدماء في خنادق المواجهة ضد داعش الارهابي والعملاء ... واود ان ادعو جميع العراقيين الى الاستمرار في ادامة زخم المواجهة وعدم السماع لاي صوت من الاصوات النشاز لان التحدي كبير على جميع الاصعدة ... كذلك فاننا ندعم الموقف الرسمي للحكومة العراقية بخصوص التواجد العسكري التركي على الاراضي العراقية وتوحيد المواقف بعيدا عن الاجتهادات الشخصية لان القضية بحاجة الى استنفاذ كافة الطرق الدبلوماسية والى التاييد الدولي الذي بان من خلال البيانات الرسمية الداعية الى احترام السيادة العراقية ... ونامل ان نكون على قدر المسؤولية في مواجهة الازمة الاقتصادية الحالكة التي يمر بها العراق وان نتعايش معها وان يكون المسؤول والمواطن في حالة استيعاب لهذه الضائقة لان اي ازمة سياسية او شعبية ستكون منفذا للتدخلات الخارجية المستفيدة من الازمات في البلاد ... وادعوا الله سبحانه وتعالى ان يعز مقاتلينا الابطال في جبهات القتال ويقر اعين ذويهم بعودتهم سالمين غانمين بالنصر وان تحرر كل الاراضي العراقية من دنس العدو الغاشم الارهابي وان يديم عليكم نعمته.
والحمد لله رب العالمين .....

بعد اجتياز الطلبة المتقدمين الاختبارات الاولية

المعهد القضائي يبدأ العام الدراسي الجديد للدورة (٣٨)

اعلن المعهد القضائي التابع لوزارة العدل، عن بدء العام الدراسي الخاص بالدورة (٣٨) والذي يستمر لعامين متتاليين.
وأكد مدير عام المعهد القضائي د. (رياض حسين) خلال لقائه طلبة الدورة (٣٨) ان المشوار الذي سيخوضونه في المعهد، سيكون وفير بالعلم والمعرفة على يد اساتذة مختصين سيبذلون قصارى جهدهم من اجل بناء وتأهيل شخصية القاضي في المستقبل المتمثل بهم.
واضاف المدير العام: ان كادر المعهد قد هئ الاجواء الادارية واللوجستية المتمثلة بتوفير مقومات النجاح والتفوق ابتداءاً من التحصين العلمي وانتهاءا بتوفير السكن الملائم لهم.
واوضح المدير العام: ان المعهد استقبل طلبة الدورة (٣٨) بعد اجتيازهم عددا من الاختبارات التحريرية والشفوية وصولا للقبول النهائي، مشيرا الى ان هذه الدورة ستستمر لعامين متتاليين، يحصل المتخرجون منها على شهادة دبلوم، ليمارسون عملهم كقضاة اكاديميين.
يذكر ان المعهد اعلن في وقت سابق عن فتح باب التقديم للدورة (٣٩) الخاصة بالقبول في المعهد للعام الدراسي الجديد ٢٠١٦.

بناءا على توجيها السيد الوزير

فريق حقوق الانسان يزور قسمي الرعاية الشاملة و الصحة العامة

الزيارة جاءت بناءا على توجيهات السيد وزير العدل د . حيدر الزاملي، والمتضمنة متابعة أحول النزلاء من ذوي الاحتياجات الخاصة

اجرى فريق تابع لقسم حقوق الانسان التابع لوزارة العدل زيارة الى دائرة الإصلاح العراقية / قسم الرعاية الشاملة وقسم الصحة العامة، للإطلاع على نسب الانجاز في الدعم المقدم لشريحة النزلاء من ذوي الاحتياجات الخاصة .
وقال مدير حقوق الانسان قاسم الحطاب: ان هذه الزيارة جاءت بناءا على توجيهات السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، والمتضمنة متابعة أحول النزلاء من ذوي الاحتياجات الخاصة ولبيان الإجراءات المتخذة حسب المادة (١٥) من قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
واضاف مدير القسم: ان الفريق بحث مع مدير قسم الصحة العامة اجراءات متابعة أحوال النزلاء من ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل كادر القسم، مبينا ان الفريق اطلع على نسب الانجاز في الدعم المقدم لهذه الشريحة وتم التوجيه بمخاطبة الأقسام كافة لحصر المتطلبات المتبقية الخاصة بهم.

للإطلاع على الواقع الخدمي المقدم للمواطنين

لجنة متابعة المنطقة الوسطى تتفقد الدوائر العدلية في محافظة الديوانية

اجرت لجنة متابعة المنطقة الوسطى التابعة لوزارة العدل بزيارات تفقدية لعدد من الدوائر العدلية في محافظة الديوانية،
وقال قسم المتابعة التابع لمكتب السيد الوزير: ان شعبة متابعة المنطقة الوسطى اجرت هذه الزيارة للإطلاع على الواقع الخدمي المقدم للمواطنين في محافظة الديوانية وقد شملت الزيارة ملاحظية التسجيل العقاري في الحمزة الشرقي، والمجمع العدلي.
واوضح: ان اللجنة بحثت سبل تحسين جودت الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين لتذليل العقبات التي تعترض عمل الموظفين والمراجعين، حيث اطلع على سير الاعمال في الملاحظية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها.
واوضحت الوزارة: ان اللجنة وجهت بتمشية معاملات المواطنين والعمل بتوجيهات السيد الوزير بتبسيط اجراءات معاملات المواطنين وكذلك قامت اللجنة بزيارة مشروع مجمع الحمزة الشرقي والاطلاع على مجريات سير العمل فيه والتي وصلت الى مراحل متقدمة ومن المقرر افتتاح المجمع قريبا بعد توفير التخصيص المالي اللازم لانهاء المشروع.
يُذكران قسم المتابعة والتنسيق يقوم بزيارات ميدانية مكثفة الى جميع الدوائر العدلية لغرض التنسيق معها وتطويرها وازالة العقبات التي تعيق عملها في انجاز معاملات المواطنين.

دائرة التنفيذ تقيم دورات حسابية لموظفيها الجدد في محافظتي ميسان والنجف الاشرف

الدورات شارك فيها (١٠) موظفين من مديرية العمارة كما شارك في محافظة النجف الاشرف ايضاً (١٢) موظفاً في دورات حسابية خاصة بعمل مديريات التنفيذ

اجرت دائرة التنفيذ دورات حسابية شارك فيها عدد من الموظفين الحسابيين الجدد في محافظتي ميسان والنجف الاشرف.
وقال مدير عام دائرة التنفيذ (حسين العقابي) : ان الدورات شارك فيها (١٠) موظفين من مديرية العمارة كما شارك في محافظة النجف الاشرف ايضاً (١٢) موظفاً في دورات حسابية خاصة بعمل مديريات التنفيذ و السجلات الحسابية وكيفية تنظيمها ومطابقتها مع السجلات والرسوم العدلية، والية استيفائها، ورسم طابع الامانات والرسوم والتحليل والترحيل والايداعات اليومية ومطابقتها في السجلات.
وتاتي هذه الدورات بهدف تأهيل الموظفين الجدد واكسابهم الخبرات اللازمة لانجاز عملهم الوظيفي، وخاصة في مجال العمل الحسابي والاجراءات الاخرى التي تتطلب خبرة في هذا المجال.

دائرة التسجيل العقاري تترافع عن (٢٢٨٧) دعوى لحفظ حقوق المواطنين

قال مدير عام دائرة التسجيل العقاري مهدي طالب، ان الدائرة وبالتعاون مع الجهات القضائية المختصة ترافعت عن (٢٢٨٧) دعوى من خلال ممثليها القانونيين، دعماً لتوجه الحكومة في مجال الاصلاح ومحاربة الفساد.
واضاف المدير العام: أن الكوادر القانونية بذلت جهودا حثيثة لانصاف حقوق المواطنين وإعادتها الى اصحابها، مشيرا الى ان الدائرة اتخذت اجراءات احترازية لحماية العقارات من التلاعب والتزوير.
واوضح المدير العام: أن الدائرة شكلت لجاناً لمتابعة شكاوى المواطنين، وبمتابعة مباشرة من قبله اضافة الى اجراءات عديدة، تهدف الى حماية المواطنين وأملاكهم العقارية من التلاعب.

حقوق الانسان تشارك في مؤتمر سيادة القانون

شاركت وزارة العدل قسم حقوق الإنسان: في مؤتمر حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب والذي نظمته الأمم المتحدة- مكتب حقوق الإنسان للفترة من ١٤-١٧ كانون الأول ٢٠١٥ .
وقال مدير حقوق الانسان (قاسم حطاب) : ان المؤتمر تطرق إلى مناقشة القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان في إثناء عمليات مكافحة الإرهاب و المحددات القانونية حول استخدام القوة.

الامام علي عليه السلام نموذج الانسانية

بقلم: قاسم الحطاب

ان سيرة العظماء مثال أسمى يحتذيه من تهفو نفسه الى النجاح حيث يتنقل الأديب في سباق مع القلم والاوراق كل واحدة منها يعدو محاولا السبق الى محاسن الاقوال والافعال والسيرة والمشاعر التي تصور الانسان الكامل كما اراده الله عز وجل. (فنلاحظ ان الامير (عليه السلام) هو صناعة الرسول الاكرم صَل الله عليه واله الانسان الكامل والأسوة الحسنة فكان المثال الذي يحتذى بعلمه ويستضاء بنوره وكما قال احدهم (أخفوا بعضهم فضائله خوفا واخفوا بعضهم فضائله حسدا وظهر بين هذا وذاك ما ملئ الخافقين) فان سيرة الامير ع فيها العديد من القصص اللطيفة التي تنم عن روح عالية إسلامية إنسانية مثال ذلك.
عندما دخل الامير ع الى بعض أسواق الكوفة ورأى رجل يستعطي الناس فقال (ما هذا) اي الامير استغرب الحالة لان في زمنه لم يرى مثل هذه الحالة فسئل عنه وجاء الرد بانه كتابي فقال الامير ع (استعملتموه فتركتموه) وهذه الكلمات تدل على وسع الشريعه الاسلامية وحق العمل والضمان الاجتماعي للعاملين وغيرها.ومثال اخر في رعايته لأيتام والقصص كثيرة في هذا الصدد وهذه الشريحة المظلومة في مجتمعاتنا الى الان، ومثال اخر في إرجاع الحقوق الى اهلها ممن خصبوها حتى قال عليه السلام (لارجع الاموال حتى لو تزوج بها النساء او ملكت بها الإماء) ونحن بأمس الحاجة الى شخص يكون مثال لنا في اتباع منهاج رسول الله ص وأهل بيته ومطبق ذلك على نفسه اولا والاخرين ونحن نعيش هذه الظروف الأمنية من جهه ومن جهه اخرى الفساد حتى أصبحت عملة بوجهين ارهاب وفساد. ومازالت وزارة العدل تضرب بيد من حديد في عدة مجالات في مكافحة الفساد وتذليل العقبات ورعاية الشرائح المستضعفة واحتجاز المجرمين لإكمال محكومياتهم والكثير من الاعمال التي أكد عليها السيد الوزير المحترم في توجيهاته.

العدل والمجتمع
السنة الاولى- العدد - 10 - كانون الثاني 2016
first year - No - 10 - January 2016

المعهد القضائي يعلن فتح باب التقديم للقبول في الدورة (٣٩)

اعلن المعهد القضائي عن فتح باب التقديم للدورة (٣٩) الخاصة بالقبول في المعهد للعام الدراسي الجديد ٢٠١٦.
وقال مدير عام المعهد القضائي (د. رياض حسين) : ان فتح باب التقديم للدورة (٣٩) جاء بناءاً على ما اقره مجلس المعهد القضائي في جلسته الرابعة عشر التي عقدت في ٢٠١٥/١٢/١، وصادق عليه السيد وزير العدل (د. حيدر الزاملي) .
واضاف المدير العام: ان التقديم لهذه الدورة يبدأ من الفترة ٢٠١٥/١٢/٢٠ ولغاية ٢٠١٦/١/٢٠، موضحاً ان ملأ الاستمارة سيكون الكترونيا وعلى الموقع الرسمي للمعهد القضائي.
وبين المدير العام: ان جميع المتقدمين سوف يتم الأستفسار عنهم من خلال التعاون مع الجهات المعنية وذات العلاقة قبل دخولهم في الامتحان التحريري والذي من المتوقع أن يجري خلال الفترة المقبلة.

حقوق الانسان تشارك في ورشة خاصة بمناهضة التعذيب

■ وتضمنت مقدمة عن لجنة الإنقاذ وانعدام الجنسية ومسؤولية الدولة عن حالة انعدام الجنسية ودعوة العراق للمعاهدات الدولية

شاركة قسم حقوق الانسان التابع للوزارة في ورشة العمل نظمتها المفوضية العليا لحقوق الانسان الخاصة بـ(آليات تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أوالمهنية اتجاه العراق وتحديد ادوار ومسؤوليات الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأصحاب المصلحة.وقال مدير حقوق الانسان (قاسم حطاب) : ان المشاركة نضمتها المفوضية العليا لحقوق الإنسان/ المكتب الوطني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢١ تمحورت حول عدة مواضيع وتضمنت مقدمة عن لجنة الإنقاذ وانعدام الجنسية ومسؤولية الدولة عن حالة انعدام الجنسية، ودعوة العراق للمعاهدات الدولية، تسهيل إجراءات تسجيل الولادات والوفيات، حالة الاستثناء للغجر وقلة الوعي القانوني، حالة انعدام الجنسية ضمن الأطر القانونية والأكاديمية.

بهدف الارتقاء بالواقعين العلمي والتربوي للنزلاء

دائرة الاصلاح العراقية تنظم دورات لمحو الامية

■ ان الدورة تضمنت عدة فعاليات لتعليم النزلاء الاميين القراءة والكتابة

باشرت دائرة الاصلاح العراقية بأجراء دورات تأهيل وتدريب النزلاء وتنظيم فعاليات خاصة بمحو الامية.
وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية (حسين العسكري): ان ملاكات التأهيل وتدريب النزلاء باشرت في سجن النساء الاصلاحي احد السجون الاصلاحية في بغداد بفعاليات دورة تعليمية وتربوية.وقال المدير العام: ان الدورة تضمنت عدة فعاليات لتعليم النزلاء الاميين القراءة والكتابة وكان عدد النزيلات اللواتي اجتزن الدورة بنجاح (٣٧) نزيلة.وأوضح المدير العام: ان الملاكات المتخصصة بالتربية والتعليم في شعبة تاهيل النزلاء اقامت دورة تربوية في سجن السماوة المركزي تضمنت برنامج لمحو الامية واعداد محاضرات في الارشاد والثقافة العامة، مشيراً الى ان عدد النزلاء المشتركين (٣٦) نزيل اجتاز منهم (٢٩) نزيل، وهنالك دورات تناولت مواضيع عن التسامح ونبذ العنف والمواطنة الصالحة في انعاش السلم الاجتماعي الذي يعتبر من دواعي التطور الذي تحتاجه الاسرة والتعايش مع الاخرين.

تنفيذا لتوجيهات الحكومة في مجال الاصلاح الاداري

دائرة التسجيل العقاري تنجز ١٥١٥ ترفيع وتمنح ٢٢٠٠ علاوة سنوية

■ تم الترفيع لـ(١٥١٥) موظف و اضافة الى احتساب خدمات سابقة لـ (٧٢) موظف

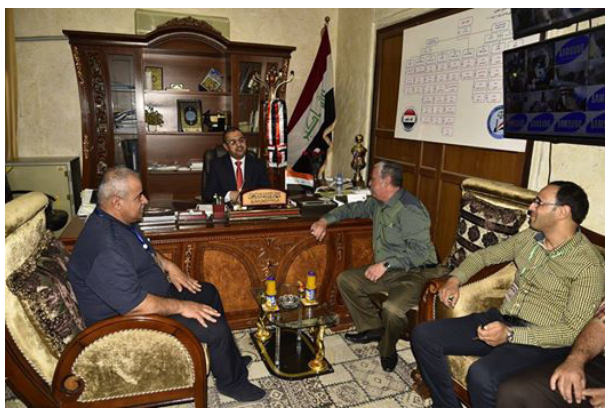

اكد مدير عام دائرة التسجيل العقاري مهدي طالب، ان الدائرة انجزت وبجهود حثيثة ومتابعة مستمرة خلال هذا العام ترفيع لـ(١٥١٥) موظف ومنح ٢٢٠٠ علاوة سنوية، اضافة الى احتساب خدمات سابقة لـ (٧٢) موظف.
وبين المدير العام: ان الدائرة احتسبت خدمة محاماة الى (٦٠) موظف كما تم احتساب فصل سياسي لـ (٢٠) اخرين .
واضاف المدير العام: ان وزير العدل د.حيدر الزاملي، وجه المدراء العامين بأجراء زيارات ميدانية الى الدوائر العدلية في بغداد والمحافظات بهدف رفد مسيرة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة، للمواطنين ومتابعة احتياجات المواطنين والاسراع بانجاز ترقياتهم انسجاما مع توجه الحكومة في مجال الاصلاح الاداري.

دائرة التنفيذ تقيم دورات حسابية لموظفيها في الديوانية وكربلاء المقدسة

اجرت دائرة التنفيذ دورات حسابية شارك فيها عدد من الموظفين الحسابيين الجدد في محافظتي الديوانية وكربلاء المقدسة.
وقال مدير عام دائرة التنفيذ حسين العقابي: ان الدورات شارك فيها (١٣) موظفين من مديرية الديوانية كما شارك في محافظة كربلاء المقدسة ايضاً(٨) موظفين في دورات حسابية خاصة بعمل مديريات التنفيذ و السجلات الحسابية وكيفية تنظيمها ومطابقتها مع السجلات والرسوم العدلية، والية استيفائها، ورسم طابع الامانات والرسوم والتحليل والترحيل والايداعات اليومية ومطابقتها في السجلات.
وتاتي هذه الدورات بهدف تأهيل الموظفين الجدد واكسابهم الخبرات اللازمة لانجاز عملهم الوظيفي، وخاصة في مجال العمل الحسابي والاجراءات الاخرى التي تتطلب خبرة في هذا المجال.

بهدف تحقيق اعمال المديرية من الناحية المالية والقانونية والبحثية

دائرة رعاية القاصرين تتفقد سير العمل في محافظة ميسان

اجرى فريق عمل من دائرة رعاية القاصرين التابع الى وزارة العدل زيارة ميدانية الى مديرية رعاية القاصرين في محافظة ميسان للأيام ١٣و ٢٠١٥/١٢/١٤ لغرض تدقيق اعمال المديرية من الناحية المالية والقانونية والبحثية. وقالت الوزارة: ان وزير العدل (د.حيدر الزاملي) ، وجه المدراء العامين بأجراء زيارات ميدانية الى الدوائر العدلية في بغداد والمحافظات بهدف رفد مسيرة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة تنفيذاً لورقة الاصلاحات الحكومية.

مدير المعهد القضائي: حققنا ارتفاعاً في معدل الدورات التخصصية

اكد مدير عام المعهد القضائي (د.رياض حسين) ، ان المعهد القضائي حقق ارتفاعاً في مستوى المنجز الاكاديمي والتأهيلي للكوادر الوظيفية.وقال المدير العام،ذلك خلال استقباله المستشار القانوني (طارق حرب) ،مشيراً الى ان المعهد مستمر بتطوير المناهج الدراسية وافتتاح الدورات التخصصية ذات الاختصاص النادر التي شملت جميع الكوادر الوظيفية العاملة في مؤسسات الدولة، وبدوره اشاد الخبير القانوني (طارق حرب) بالدور الكبير المناط بمسؤولية المعهد القضائي من خلال اعداد وتأهيل طلبة المعهد رجال القضاء في المستقبل بعد رحلة الدراسة التي تمتد فيه لعامين متتاليين، اضافة الى دوره الكبير في اعداد وفتح الدورات التخصصية وعلى جميع الاصعدة.
وأختتم اللقاء بكلمات الترحيب والثناء للضيف الكريم ولمسيرته القانونية بإهدائه (درع المعهد القضائي) تعبيرا عن التقدير وتكريما لتلك المسيرة الرائدة.

ضمن سلسلة الاجتماعات الدورية التي تعقدها المديرية

مدير عام دائرة التسجيل العقاري: وضعنا الية للاجابة على تقارير الرقابة المالية

■ ان من ضمن التوجيهات التي نتجت عن الاجتماع, زيادة الايرادات وضغط النفقات

عقد مدير عام دائرة التسجيل العقاري (مهدي طالب) ، اجتماعاً موسعاً مع رؤساء الاقسام، ضمن سلسلة الاجتماعات الدورية التي تعقدها المديرية.
وقال مدير عام الدائرة: ان الاجتماع ناقش موضوع تقارير الرقابة المالية واهمية الاجابة عليها ضمن التوقيتات الزمنية المحددة لها ووضع الية خاصة لذلك، وتكليف قسمي التدقيق الحسابي والشؤون المالية للاجابة عليها وبمتابعة قسم التخطيط والمتابعة.
واوضح المدير العام: ان موضوع تأخر الاجابات في الدوائر الفرعية، خاصة فيما يتعلق بكتب وزارة العدل، من اهم المشاكل التي وضعنا لها الحلول المناسبة لاختفائها، حيث تم الايعاز الى مدراء الاقسام متابعة انجازها مع الدوائر الفرعية كل بحسب اختصاصه وتسمية الدوائر المتلكئة لتحديد المقصرين ومحاسبتهم.
وبين السيد المدير: ان من ضمن التوجيهات التي نتجت عن الاجتماع، زيادة الايرادات وضغط النفقات من خلال فرض رسوم وأجور خدمة على الخدمات المقدمة من قبل الدائرة من غير المنصوص عليها بقوانين، لتعزيز موازنة العام القادم.
واضاف السيد المدير: ان الاجتماع تناول موضوع تبسيط الاجراءات وتكليف مدراء الاقسام بتقديم مقترحات وبكافة الاختصاصات على ان لا تتعارض مع حقوق المواطنين، والتاكيد على موضوع القضاء على الروتين وتسهيل انجاز معاملات المواطنين تزامنا مع الحملة التي اطلقتها الحكومة بشأن تبسيط اجراءات انجازات معاملات المواطنين.

العدل والمجتمع
السنة الاولى- العدد - 10 - كانون الثاني 2016
first year - No - 10 - January 2016

تشريعات ومؤسسات مكافحة الفساد الإداري والمالي

المستشار الدكتور / كريم خميس خصباك

لقد تعددت التشريعات والمؤسسات التي تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي والتي تأتي في الصدارة التشريعات الوطنية التي أصدرها المشرع العراقي وتضمنت عدد من التشريعات التي تعمل على جرائم الفساد والتي تتضمن الدستور الخاص بجمهورية العراق الذي صد عام ٢٠٠٥ وتضمن عدة قوانين اكدت على العمل لمكافحة الفساد وكذلك التعاون الدولي من خلال وضع الية في كيفية التفاوض والمصادقة والانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات الدولية كذلك تضمنت التشريعات قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ الذي وجه فيها المشرع الى تجريم أفعال الرشوة والاختلاس والتزوير والسرقة والإهمال وغيرها من جرائم الفساد وهذه الأحكام تسري على هذه الجرائم اذا ما ارتكبت في العراق او وقع فيه فعل من الأفعال المكونة لها او اذا تحققت فيه لنتيجتها او كان يراد ان تتحقق فيه حتى وان كانت المساهمة في خارج العراق استناد الى المادة ٦ من هذا القانون يضاف الى ان قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٦ لسنة ١٩٩٠ تضمن مجموعة من الأحكام التي تعمل على رقابة وتدقيق سلامه تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات المالية التي تخص الاتفاق العام للتاكد من استخدام الاموال الخاصة في الاغراض المخصصة لها ليتبعه الامر رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بالمنظمات غير الحكومية حيث احتوى على ٩ اقسام تتضمن مجموعه من الاحكام التي تعمل على تنظيم وتسجيل هذه المنظمات ومراقبتها لاجل مكافحة جرائم الفساد

هذا القانون يسند ايضا بالامر رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالمفتشين العموميين العراقيين وتضمن ١٢ قسم من ابرز مهامه مكافحة جرائم الفساد ليضاف اليه بعد ذلك قانون مكافحة غسل الاموال لسنة ٢٠٠٤ الذي تضمن ٢٦ مادة تختص في موضوع تمويل الجريمة والتمويل الارهابي في المادة ٦ والرقابة المالية من البنك المركزي في المادة ٧ منه اما قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ تضمن مجموعه احكام تنضم هذه الجريمة ومصادر تمويلها ومنها جرائم الفساد هذه القوانين اتبعتها سلسلة من المؤسسات تعمل على تطبيقها منها ديوان الرقابة المالية وهو من اقدم المؤسسات التي تم إنشائها بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٠ ويعمل على رقابة وتدقيق سلامه تطبيق التشريعات المالية التي تخص الانفاق العام للتاكد من صحة استخدامها وفق القانون اضافة الى هيئة النزاهة العامة وهي من المؤسسات الحديثة التي انشات بموجب الامر رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ ويعمل على مكافحة جرائم الفساد وخاصة الجرائم المالية التي ترتكب من الموظفين مثل جرائم التزوير والرشوة والاختلاس والاهمال ...الخ وهي اقرب ما تكون الى كونها جهة تحقيقة مختصة في هذا الموضوع باشراف القضاء وتحتاج الى تطوير التشريع الذي تعمل بموجبه وزيادة كفاءة وقدرة لوظيفتها بما يؤدي الى تحسين ادائها بينما دائرة المفتش العام التي تعد من المؤسسات المهمة في مراقبة تطبيق القانون وتعد امتداد لنظام التفتيش الاداري في العراق وقد انشات بموجب الامر رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ وتتولى في كل وزارة فحص ومراقبة وتفتيش عمل الاجهزة الادارية التابعة للوزارة واجراء التحقيق الاداري في الشكاوى المتعلقة بجرائم الموظفين وعمل الاجهزة الادارية التابعة للوزارة يضاف اليها منظمات المجتمع المدني التي اصدرها المشرع العراقي بالامر رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية ،اذ يعد المجتمع المدني ومنظماته من العراق في المؤسسات المهمة والمختصة في الكشف عن اسباب الفساد

اختلاف المشروعية في حالة فقدان الموظف احد الاختصاصات الاربعة

الاختصاص الشكل عدم مخالفة القانون (المشروعية) المحل السبب أن أصاب أحد هذه الأركان عيب وجب على الإدارة إصلاحه فأن لم تقم بالإصلاح أو كان العيب جسيما يقوم القضاء بإلغائه من خلال طلب ممن له مصلحة ظاهرة ومعلومة وحالة في طلب الإلغاء، فالقرار الإداري كما عرفه القضاء هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة بقصد إحداث أثر قانوني معين حتى وان كان ذلك ممكنا أو جائزا قانونا على ان يكون الباعث على إصداره تحقيق مصلحة عامة، والقرار الإداري أما يتعلق بموظف واحد أو مجموعة موظفين بذاتهم وليس بصفاتهم كمنح العلاوة السنوية لأحد الموظفين او مجموعة من الموظفين استحقتها في تاريخ معين ويسمى هذا بالقرار الفردي، او يتضمن قواعد عامة مجردة لا يتعلق بها حقوق مكتسبة للأفراد وتطبق على عدد غير محدد من الأفراد ولا يهم ذلك عدد الذين ينطبق عليهم القرار ما دام قد احتوى على قاعدة عامة موضوعية تطبق على أشخاص معينين بأوصافهم لا بذواتهم وتسمى تلك القواعد القرار الإداري التنظيمي كالتعليمات والأنظمة الداخلية والمنشورات والإجراءات الداخلية، أو تقوم الإدارة بإصدار قرار إداري مضاد للقرار الإداري الفردي ليحل محل القرار الأول لإنهاء أو تعديل المركز القانوني الذي أنشأه القرار الأول فأن رأت الإدارة ان الموظف الذي تم تعيينه وفقا للقرار الأول جاء خلافا للقانون وان أوراق التعيين المقدمة شابها نوع من التزوير او التحريف فبإمكانها إصدار قرار آخر يلغي القرار الأول بأن تقصي ذلك الموظف عن الخدمة بقرار مضاد.

وتستخدم الإدارة جميع صلاحياتها القانونية في إصدار القرارات الإدارية لتحقيق المصلحة العامة وتنظيم سير المرفق العام، الا ان العمل الإداري اليومي يقتضي ان تستقر فيه المعاملات اليومية لأن استقرار التعامل اليومي يهدف الى استقرار الحقوق. كما ان استقرار الحق يقتضي ان يكون وفقا للقانون فأن كان القرار قد أعطى لشخص حقا دون تطبيق حكم القانون فلا يقتضي للإدارة إضفاء الشرعية على عمل مخالف لحكم القانون وان لا تتجاوز الإدارة اختصاصها في إصدار القرارات الإدارية وان تكون غاية تلك القرارات تحقيق المصلحة العامة فأن تجاوزت هذه الحدود عد خرقا للقانون وبالتالي يكون القرار الإداري عرضة للطعن به.

ولما كان القانون الإداري غير مكتوب ولم تدون أحكامه وتتجاذبه العديد من الآراء والأفكار وتختلف في تطبيقه الإدارات في الدولة ولعلاقة تلك القواعد بشرائح عديدة من الناس واختلاف وجهات النظر لذلك التجأت الدول الى استحداث قضاء متخصص للبت في هذا الاختلاف وعملت على فصل القضاء الإداري عن القضاء العادي.

ثقافية قانونية

موقف القانون العراقي بخصوص تملك العقار بالإرث مع اختلاف الجنسية

مر القانون بعدة مراحل أبتداء عندما كان خاضع للامبراطورية العثمانية وتلاها صدور قانون الاحوال الشخصية للأجانب في عام ١٩٣١ وبعدها القانون المدني العراقي النافذ ،وعليه سنقسم هذا الدراسة الى :

الأول: الاتجاه بخصوص العقارات السكنية والأراضي والفضاء أو غير الزراعية والثاني: نتناول فيه الاتجاه بخصوص حق التصرف في الأراضي الزراعية وكالآتي:

الاتجاه بخصوص العقارات السكنية والأراضي الفضاء أو غير الزراعية

ان هذا الاتجاه مر بدورين الأول قبل صدور قانون الأحوال الشخصية للأجانب عام ١٩٣١ والثاني بعد صدور هذا القانون وسنتناول كل اتجاه في فقرة مستقلة وكالآتي:

الموقف قبل صدور قانون الأحوال الشخصية للأجانب عام ١٩٣١

قرارات وأحكام مجلس شورى الدولة

قرار رقم

٢٠١٥/١٠٣

٢٠١٥/٩/١٦

ـ القرار ـ

تطلب وزارة التخطيط بكتابها المرقم بـ(٢٣٨٦/٥/٤) في ٢٠١٥/٢/٣ الرأي من مجلس شورى الدولة استناداً الى احكام البند (رابعاً) من المادة (٦) من قانون المجلس رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن استحقاق الموظفين الحاصلين على الشهادة داخل العراق مخصصات الشهادة اعتباراً من تاريخ المباشرة او اعتباراً من تاريخ صدور الامر بالمنح بعد مباشرتهم اعمال وظيفتهم .

ترى الدائرة القانونية في وزارة التخطيط بكتابها المذكور انفاً ان الموظف يستحق المخصصات بعد ورود صحة الصدور ولكن بأثر رجعي من تاريخ المباشرة ، اما اذا وردت بعدم التأييد على صحة الصدور فيتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الموظف.

ترى وزارة المالية بكتابها المرقم بـ(٢٦٢٢٤/٣١/٨٠٣) في ٢٠١٥/٤/٧ ان منح مخصصات الشهادة يكون من تاريخ صحة الصدور وان الاوامر الوزارية او الادارية التي يترتب عليها صرف مبالغ بصورة مباشرة او غير مباشرة وتحت اي مسمى تنفذ من تاريخ صدورها وليس باثر رجعي لعدم رجعية الاوامر الادارية .

وترى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم بـ(ق/٣/١/٨٥٠) في ٢٠١٥/٣/١٥ ان تاريخ استحقاق الامتيازات المترتبة للموظف بعد تقييم شهادته يكون اعتباراً من تاريخ مباشرته الوظيفة حيث ان قرار تقييم الشهادة هو كاشف وليس منشأ لها وان معاملة التقييم هي اجراء اداري قد يتأخر لظروف لادخل للموظف فيها وان هذا الرأي هو المعتمد في تشكيلات الوزارات حيث ان البند (اولاً) من المادة (١١) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ قضى بمنح مخصصات الشهادة وفق النسب المحددة فيه وحيث يتطلب لاعتماد شهادة الموظف الحاصل عليها داخل العراق صدور الامر الجامعي للموظف ومباشرته اعمال وظيفته وحيث ان الامر الاداري بمنح المخصصات والامتيازات الناتجة عن الشهادة يعد امراً ادارياً كاشفاً.

وتأسيساً على ما تقدم من اسباب يرى المجلس :ـ

يستحق الموظف مخصصات الشهادة اعتباراً من تاريخ مباشرته بالوظيفة بعد صدور الأمر الجامعي بحصوله على الشهادة الدراسية . انتهى..

ـ المبدأ القانوني ـ

يستحق الموظف مخصصات الشهادة اعتباراً من تاريخ مباشرته بالوظيفة بعد صدور الأمر الجامعي بحصوله على الشهادة الدراسية.

التحقيق الإداري وتوجيه العقوبات

إن العلاقة التي تربط الموظف بالإدارة هي علاقة خضوع تنظيمي حيث يلتزم الموظف بكل ما يصدر من الإدارة من تعليمات وقرارات تنظم العلاقة الوظيفية بينهما ويتقيد بالواجبات الوظيفية المفروضة عليه بما يتفق ومقتضيات العمل وصالحه سواء كانت تتمثل بالقيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل معين، وقد عدد قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل في المواد ٥-٦ مجموعة من الواجبات التي على الموظف الالتزام بها والمحظورات التي عليه أن يتجنبها، وكذا الحال بالنسبة لتعليمات انضباط الطلبة في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٧ حيث عددت المادة الأولى منها جملة من الالتزامات التي على الطالب الالتزام بها، فإذا لم يلتزم الموظف أو الطالب بهذه الواجبات حقت مسألتهم وإنزال العقاب بحقهم.ولما كان العقوبات الانضباطية التي تفرض على الموظف هي من الأمور الخطيرة التي تمس الموظف في كيانه الوظيفي بل وتترتب عليها آثار متصلة بمستقبله ورزقه لذلك كان لابد للمشرع أن يحيط إجراءات التحقيق وفرض العقوبات بسياج من الضمانات والضوابط التي تحقق الغاية منه وتسمو به إلى الحكمة التي شرع من اجلها بتحقيق صالح الإدارة وكفالة حسن سير العمل بانتظام على وجه يحقق الغاية منه هذا من جهة،ومن جهة أخرى إعطاء الموظف الضمانات الكافية التي توصل إلى الجزاء العادل الذي يتفق وجسامة المخالفة التي اقترفها بغير ظلم.ومن اجل الإحاطة بمفهوم التحقيق وإجراءاته سنحاول أن نبسط الكلام فيه على ثلاثة محاور: نخصص الأول للمبادىء العامة في التحقيق،ونكرس الثاني لإجراءات التحقيق،ونفرد الثالث للطعن بقرار فرض العقوبة.وسنشير في إطار البحث إلى قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ وتعليمات انضباط الطلبة رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٧ وغيرها من القوانين التي يستلزم التعمق في البحث الإشارة لها.المبادئ العامة في التحقيق سنتطرق في هذا المحور إلى عدد من الفقرات وهي:مفهوم التحقيق يقصد بالتحقيق مجموعة الإجراءات التي تستهدف تحديد المخالفات للواجبات الوظيفية أو القوانين النافذة والمسئولين عنها وذلك بسؤال الموظف عما هو منسوب إليه بواسطة الجهة المختصة التي أناط المشرع بها سلطة إجراء التحقيق بعد أن يصدر الأمر به من الرئيس المختص وتتبع في شانه كافة الإجراءات المقررة ويراعى فيه الضمانات اللازمة قانوناً وذلك بغية تيسير الوسائل للجهة الإدارية بقصد الكشف عن الحقيقة والوصول إلى وجه الحق مع تحقيق الضمان والاطمئنان للموظف حتى يستطيع أن يدافع عن نفسه ويدرأ ما هو موجه إليه. والمعنى نفسه ينطبق في قضايا انضباط الطلبة.السلطة المختصة بإصدار الأمر بالتحقيق ان القرار بإصدار الأمر الإداري بالتحقيق منوط بالرئيس الإداري المختص وهو الوزير أو رئيس الجامعة أو المدير العام(مساعد رئيس الجامعة، العميد) أو أي موظف يخوله الوزير صلاحية إصدار الأمر الإداري بالتحقيق،وقد أشارت إلى ذلك المادة ١٠ من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل،والأمر الإداري بالإحالة على التحقيق قد يصدر بناءً على مذكرة مقدمة من الرئيس المباشر أو احد الموظفين الآخرين ضد الموظف المخالف إلى الرئيس الأعلى يبين فيها وجه المخالفة الصادرة من الموظف، أو يصدر مباشرة من الرئيس الأعلى إذا كان قد وقف بنفسه على المخالفة الصادرة من الموظف،هذا بالنسبة في قضايا التحقيق الإداري مع الموظفين أما في قضايا انضباط الطلبة فيتم إحالة الطالب إلى لجنة انضباط الطلبة

وقفة

مر القانون بعدة مراحل أبتداء عندما كان خاضع للامبراطورية العثمانية وتلاها صدور قانون الاحوال الشخصية للأجانب في عام ١٩٣١ وبعدها القانون المدني العراقي النافذ ،وعليه سنقسم هذا الدراسة الى :

الأول: الاتجاه بخصوص العقارات السكنية والأراضي والفضاء أو غير الزراعية والثاني: نتناول فيه الاتجاه بخصوص حق التصرف في الأراضي الزراعية وكالآتي:

الاتجاه بخصوص العقارات السكنية والأراضي الفضاء أو غير الزراعية

ان هذا الاتجاه مر بدورين الأول قبل صدور قانون الأحوال الشخصية للأجانب عام ١٩٣١ والثاني بعد صدور هذا القانون وسنتناول كل اتجاه في فقرة مستقلة وكالآتي:

الموقف قبل صدور قانون الأحوال الشخصية للأجانب عام ١٩٣١

التنازل عن التمييز في المحاكم

تنازل عن الطعن يعني تركه ويكون ذلك بان يعبر الخصم عن ارادته تحريريا امام المحكمة التي اصدرت الحكم بانه متنازل عن حقه في الطعن فيعتبر مسقطا لحقه وهذا الاسقاط لا يتوقف على قبول ويجب ان يكون المتنازل كامل الاهلية فلا يصح تنازل المجنون والمعتوه والصبي غير المميز الا من قبل من يمثلهم قانونيا ويجب ان يدم طلب التنازل الى المحكمة المختصة او محكمة محل اقامته او امام الهيئة التي تنظر الطعن فتتخذ قرارها برد العريضة التمييزية ويجب ان يكون التنازل غير معلق على شرط او غير مقترن به واذا وقع التنازل وقبلته المحكمة فلا يمكن للمتنازل ان يرجع عنه كونه اسقاطا لحقه والساقط لا يعود ولكن له ان يقدمه متى شاء سواء قدم عريضة الطعن او بعد تقديمه ولكن قبل ان تصدر محكمة التمييز قرارها

العدل والمجتمع
السنة الاولى- العدد- 10 - كانون الثاني 2016
first year - No - 10 - January 2016

بهدف تحقيق العدالة الوظيفية لكوادر الوزارة

وزارة العدل: انجاز علاوات وترفيعات واحتساب الخدمة والشهادة للموظفين

حققت وزارة العدل معدلاً مرتفعا من انجاز العلاوات والترفيعات واحتساب الخدمة والشهادة لموظفيها خلال العام الحالي ٢٠١٥.

وقال مدير عام الدائرة الإدارية والمالية عبد الكريم فارس السعدي، بناءاً على توجيهات السيد الوزير د. حيدر الزاملي، انتهينا من إعداد إحصائيات خاصة بترفيعات الموظفين اعتبارا من تاريخ ١/١/ ولغاية ٢٠١٥/١١/١٨.

وأضاف المدير العام: ان انجاز هذه الجداول سيساهم في إنصاف الموظفين وتحقيق العدالة الوظيفية في العلاوات والترفيعات واحتساب الخدمة والشهادة، مبينا أن الوزارة بجميع دوائرها العدلية، حققت انجازا كبيرا من حيث أعداد الترفيعات والعلاوات بالخصوص في دائرة الاصلاح العراقية كونها تضم أعداداً كبيرة من الموظفين.

ت	الدائرة	العلاوات	الترفيعات	احتساب الخدمة و الشهادة
١	دائرة الادارية والمالية	٣٤٠	١٢٢	١١
٢	مكتب المفتش العام	٦١	١٧	٨
٣	المعهد القضائي	٩٢	١٦	
٤	دائرة التخطيط	٣١	٤	
٥	دائرة القاصرين	٤٩٤	١٠٨	
٦	مجلس شورى الدولة	٨٨	١٢	
٧	دائرة الاصلاح العراقية	١٩٦٥٦	١٣٢٣	١٢١٩
٨	الوقائع العراقية	٢٧	٩	
٩	دائرة التسجيل العقاري	٢٢٠٠	١٥١٥	١٥٢
١٠	الدائرة القانونية	٢٧	٤	
١١	دائرة التنفيذ	٧٣١	١٧٩	١٨
١٢	دائرة كتاب عدول	٩٧٣	٢٥٨	
١٣	المجموع	٢٤٧٢٠	٣٦٠٨	١٤٠٨

سجن الحلة/

نساء: نسعى لتطبيق معايير قانون حقوق الانسان

اكدت دائرة الاصلاح العراقية، سعيها للارتقاء في تطبيق معايير حقوق الانسان، اعلنت عن ذلك ادارة سجن الحلة للنساء خلال استقبالها المدعي العام (رحيق ضياء ابو العيس)، مؤكدة ان هذه الزيارة جاءت للإطلاع على الاجراءات القانونية ومتابعة قضايا اطلاق السراح وان هذه الزيارات متكررة للادعاء العام للإطلاع على احوال النزيلات من الناحية الصحية والخدمية بما ينسجم مع قانون حقوق الانسان.

وبينت الادارة: ان المدعي العام تابعت الملفات الخاصة بالنزيلات كما تابعت الاجراءات القانونية وتسهيل اجراءات اطلاق السراح للنزيلات وإجراء المخاطبات السريعة مع الجهات الرسمية.وبدورها شكرت المدعي العام ادارة القسم على استقبالها والجهود المبذولة في ادارة القسم واثنت على الخدمات المقدمة للنزيلات.

دائرة الاصلاح العراقية تقيم ورشة عمل لمنتسبيها عن الحكومة الالكترونية

■ وتضمنت الورشة عدة محاور منها الحوكمة الالكترونية وأساسيات الحوكمة

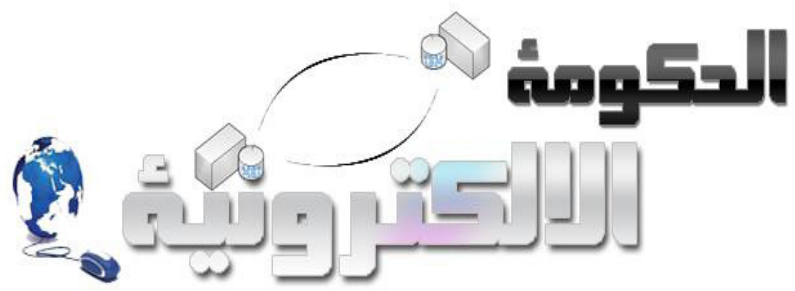

اكدت دائرة الاصلاح العراقية، استمرارها بإجراءات التأهيل وخطط تدريب الموظفين على المشاريع والأنظمة المتقدمة في ادارة السجون الاصلاحية وبما ينسجم مع توجيهات الوزارة في تحديث اليات العمل في الاقسام الاصلاحية كافة.

واوضح مدير عام الدائرة (حسين العسكري): ان الدائرة اقامت مؤخرا ورشة عمل عن مشروع (الحكومة الالكترونية) وتضمنت الورشة عدة محاور منها الحوكمة الالكترونية، وأساسيات الحوكمة وتم مناقشة هذه المحاور مع المتدربين المشاركين الذين بلغ عددهم(٢٣) متدرب.

واضاف المدير العام: ان الدورة تضمنت المصطلحات العالمية المهمة في مفهوم الحكومة الالكترونية وتاثيرها على الواقع العام كما تضمنت مناقشة التوقيع الالكتروني وفوائدهُ وميزاتهُ كما تم مناقشة (الحوكمة الالكترونية) بشكل كامل وقد ابدوا المتدربين تفاؤلهم بهذا المشروع الذي ينسجم مع التطور الحاصل في دائرة الاصلاح العراقية.

بهدف تذليل العقبات امام الموظفين والمراجعين

مدير عام التنفيذ يتفقد مديرية المحمودية

اجرى مدير عام دائرة التنفيذ التابع لوزارة العدل (حسين العقابي) زيارة الى مديرية تنفيذ المحمودية، للأطلاع على سير العمل فيها.

وقال مدير عام التنفيذ: ان هذه الزيارة تاتي في سياق متابعة اعمال الدائرة والتي تساهم بتذليل العقبات التي تعترض عمل الموظفين والمراجعين، مبيناً انه اطلع على سير الاعمال في المديرية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها، والتقى بعدد من الموظفين والمواطنين للوقوف على طلباتهم واحتياجاتهم.يذكر ان السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي وجه بضرورة تبسيط الأجراءات وتخفيف الروتين المتبع في الدوائر العدلية لتخفيف العبء عن كاهل الموظفين والمراجعين وانجاز معاملاتهم بالسرعة الممكنة.

سجن النساء الاصلاحي يختتم فعاليات (٤) دورات مهنية وفنية شاركت فيها اكثر من (١٧٠) نزيلة

■ ان السجن طبق خلال الشهر الماضي برنامجاً تدريبياً تضمن شقين في جانب التوعية الثقافية والارشاد الديني والاخر في الجانب التدريبي

اكدت دائرة الاصلاح العراقية: ان سجن النساء الاصلاحي في بغداد نظم (٦) محاضرات في مجال التوعية الدينية وساهم بأختتام فعاليات (٤) دورات مهنية وفنية.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان السجن طبق خلال الشهر الماضي برنامجاً تدريبياً تضمن شقين في جانب التوعية الثقافية والارشاد الديني والاخر في الجانب التدريبي ويتضمن تعليم الحرف المهنية.

واوضح المديرالعام: ان ملاكات الشؤون الدينية التابعة لقسم النساء نظمت (٦) محاضرات في التوعية الدينية تناولت موضوعات متنوعة ساهمت بزيادة الوعي في الجوانب الدينية والفقهية فيما يخص العبادات والواجبات كما تضمنت المحاضرات جلسات استماع من النزيلات للرد على الاسئلة الفقهية والدينية وتقديم النصح لهن ولاقت تلك المحاضرات اقبالا من النزيلات وحضرها اكثر من ١٧٠ نزيلة.

واضاف المدير العام: ان الشق الثاني من البرنامج اختتم فعاليات لـ (٤) دورات تدريبية في الخياطة والحلاقة والحرف اليدوية والخط والرسم اشتركت فيها اكثر من ٧٠ نزيلة.

خلال اجتماعه بمدراء الاقسام

مدير عام دائرة التسجيل العقاري يوجه بسرعة انجاز الكتب الخاصة بديوان الرقابة المالية

وجه مدير عام دائرة التسجيل العقاري مهدي طالب، مدراء الاقسام في المديرية العامة بسرعة انجاز الكتب الخاصة بديوان الرقابة المالية، لانجاح مسيرة عمل الدائرة.

واكد المدير العام خلال اجتماعه بمدراء الاقسام، على ضرورة ايجاد اجراءات قانونية من شانها ان تخفف العبء عن المواطنين، كما وجه الاقسام القانونية بسرعة انجاز البريد ورفع موقف تفصيلي بعدد المعاملات المنجزه خلال الشهر الواحد.

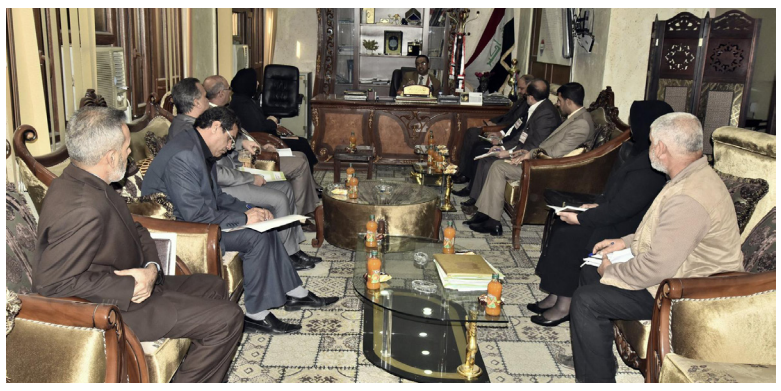

واضاف السيد المدير: ان ابواب مكتبه مفتوحة لاستقبال شكاوى المواطنين، مبينا ان الدائرة ماضية بتذليل العقبات التي تواجه معاملاتهم.

يذكر ان دائرة التسجيل العقاري شكلت لجنة خاصة بتبسيط اجراءات معاملات المواطنين، دعماً لتوجه الحكومة في مجال الاصلاح الاداري الذي يتطلب السرعة وتقليل الحلقات الروتينية في العمل.

بهدف تذليل العقبات امام الموظفين والمراجعين

مدير عام التنفيذ يتفقد مديرية الكوت والاقضية والنواحي التابعة لها

اجرى مدير عام دائرة التنفيذ التابع لوزارة العدل (حسين العقابي) زيارة الى مديرية تنفيذ الكوت والاقضية والنواحي التابعة لها، للأطلاع على سير العمل فيها.

وقال مديرعام التنفيذ: ان هذه الزيارة تأتي في سياق متابعة اعمال الدائرة والتي تساهم بتذليل العقبات التي تعترض عمل الموظفين والمراجعين، مبينا انه اطلع على سير الاعمال في المديرية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها، والتقى بعدد من الموظفين والمواطنين للوقوف على طلباتهم واحتياجاتهم.

واضاف المدير العام: ان زيارته الى محافظة واسط تضمنت لقائه بالسيد المحافظ ورئيس مجلس المحافظة، وتم التباحث في حول الخدمات المقدمة من قبل مديريات التنفيذ في مركز المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها وسبل الارتقاء بالتعاون المشترك.

يذكران السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي وجه بضرورة تبسيط الأجراءات وتخفيف الروتين المتبع في الدوائر العدلية لتخفيف العبء عن كاهل الموظفين والمراجعين وانجاز معاملاتهم بالسرعة الممكنة.

بهدف الإطلاع على سير العمل فيها

مدير عام دائرة التنفيذ يتفقد مديرية تنفيذ الرصافة

اجرى مدير عام دائرة التنفيذ (حسين العقابي) ، جولة تفقدية الى مديرية تنفيذ الرصافة، للإطلاع على سير العمل فيها، ومعالجة المشاكل التي تعاني منها، بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقال المدير العام، ان الهدف من اجراء الزيارة التفقدية لغرض الاطلاع على اعمال الصيانة والترميم التي تشهدها بناية المديرية، مشيرا الى تهيئة الطابق الارضي والغرف التي كانت مشغولة من قبل الشرطة القضائية وشرطة الجنسية.

واضاف المدير العام، ان اعمال الصيانة وصلت الى مراحل متقدمة حيث تم فصل البناية عن دائرة جنسية الاعظمية، مبينا ان العمل مستمر لحين تهيئة المبنى بالكامل.

واضاف المدير العام: أن زيارته تحقق خلالها لقائه بعدد من الموظفين والمواطنين للوقوف على طلباتهم واحتياجاتهم، بما يساهم في تقديم اكبر خدمة للمواطنين، وايجاد حلول مناسبة لاهم المشاكل التي تواجه موظفي الدائرة ومراجعيها.

خلال استقباله عضو المحكمة الاتحادية العليا

مدير عام المعهد القضائي: نسعى لمعادلة شهادة المعهد بشهادة الماجستير

اكد مدير عام المعهد د.(رياض حسين) السعي نحو معادلة شهادة المعهد القضائي بشهادة الماجستير.

ذكر مدير المعهد القضائي ذلك لدى استقباله القاضي ميخائيل شمشون عضو المحكمة الاتحادية العليا في العراق.وقال مدير عام المعهد ألقضائي: ان هذه الزيارة تم خلالها مناقشة عدد من الموضوعات ذات الصلة بالمحكمة الاتحادية والقوانين المهمة المتعلقة بعملها الى جانب ما تحمله هذه المحكمة من اهمية بالغة.وبين المدير العام: ان موضوع معادلة شهادة المعهد القضائي اخذت حيزا كبيرا من النقاش التي يمنحها المعهد القضائي لطلبته بعد تخرجهم على مدار عامين متصلين ومعادلتها بشهادة الماجستير.

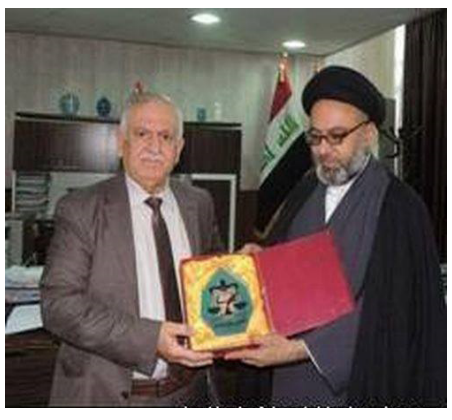

العدل والمجتمع
Justice & society
شهرية تصدر عن وزارة العدل
الاشراف العام
د.حيدر الزاملي
رئيس التحرير
غزوان عمران
توزع مجاناً
السنة الاولى
العدد 10
كانون الثاني2016
الصفحات
8
WWW.moj..gov.iq

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

مكتب المفتش العام يكشف عمليات تزوير في عقارات تجاوزت قيمتها ٦٩ مليار دينار

موظفة تزور سندات عقارية لغرض تسهيل الحصول على قروض مصرفية

تم تشكيل لجنة مشتركة من قبل موظفين في المكتب وهيأة النزاهة لغرض إجراء أعمال التحقيق المشترك

كشف مكتب المفتش العام لوزارة العدل مع فريق من هيأة النزاهة عمليات تزوير واستعمال على عقارات في مديرية التسجيل العقاري في المدائن، لغرض الحصول على قروض من المصارف بعد تزوير ملكية هذه العقارات من الدولة لمواطنين وهميين، إضافة إلى التلاعب بمساحات العقارات لزيادة قيمة القروض، وقد تجاوزت قيمة الأموال المكتشفة من هذا التزوير ٦٩ مليار دينار.

وقال المفتش العام لوزارة العدل/ وكالة جمال طاهر الأسدي، انه بناء على قرار قاضي تحقيق النزاهة وتوجيه هيأة النزاهة/ دائرة التحقيقات/ مديرية تحقيق بغداد والأمر الإداري الصادر من مكتبنا، فقد تم تشكيل لجنة مشتركة من قبل موظفين في المكتب وهيأة النزاهة لغرض إجراء أعمال التحقيق المشترك على معاملات مديرية التسجيل العقاري في المدائن المنجزة من قبل إحدى الموظفات.

وأضاف الأسدي أن اللجنة قامت بإعداد جرد وتنظيم قائمة بالعقارات التي أنجزت لها معاملات الرهن من قبل الموظفة المتهمة، إذ تم تدقيق أرقام العقارات وأسماء المالكين لها من خلال إجراء التدقيق المتقاطع بين سجل التأمينات العينية والمجلدات الدائمية، وتدقيق مساحات العقارات في معاملات الرهن والسندات الدائمية والسجلات العقارية، وتبين أن هناك عمليات تزوير واستعمال على (٤٦) عقارا.وأشار المفتش العام إلى انه تبين بعد القيام بعمليات التحري ان العديد من العقارات زوّر صنفها من ملك للدولة إلى ملك صرف لأشخاص وهميين، والبعض الآخر تم تغيير صنفها إلى صناعي وباسم أشخاص وهميين لغرض رفع القيمة التقديرية لها، وبالتالي رفع مبلغ القروض التي يتم الحصول عليها من المصارف وزيادة مساحة العقارات. مبينا أن الموظفة المتهمة قامت بإخفاء سجل تأمينات عينية كانت تدرج فيه معاملات رهن بمعلومات مزورة عن العقارات المرهونة وكذلك إخفائها سجل الإقرار الخارجي الخاص بإقرار المصارف خارجيا.

وأكد الأسدي أن اللجنة اكتشفت أيضا أن الموظفة المتهمة قامت بتمشية معاملات عقارات تعود ملكيتها للدولة وباتفاق مع البائعين من خلال تزوير ملكيتها وتمليكها إلى أشخاص آخرين، وقد طلب مكتب المفتش العام من الأشخاص المشترين للعقارات تقديم شكاوى رسمية إلى القضاء لغرض محاسبة المتهمة جنائيا، مضيفا أن اللجنة كشفت أيضا تمشية معاملات ٣ عقارات مشمولة بإجراءات المساءلة والعدالة خلافا للقرار (٨٨) لسنة ٢٠٠٣، وتمشية معاملة بيع عقار بالاعتماد على قيد ساقط الحكم باسم مواطنة بينما العقار مصادر وباسم وزارة المالية. ولفت إلى أن قيمة المبالغ التي تم كشفها في التلاعب بسجلات (٢١) عقارا من بين الـ(٤٦) هي ٦٩ مليار و٣٥١ مليون دينار، فيما لم يتم حصر المبالغ لعقارات يبلغ عددها (٢٥) عقارا، وسيتم مفاتحة مصارف الرشيد والرافدين والزراعي والصناعي لغرض حصر قيمة مبالغ القروض. وذكر المفتش العام أن محضر اللجنة المشتركة تم انجازه وعرض على وزير العدل الذي وجه باستمرار عمل اللجنة لكشف التزوير الحاصل بقية العقارات ومعاقبة المتورطين بحسب القانون والذين يسيئون الى سمعة وزارة العدل.وشدد الأسدي على انه تم التوصية لمحكمة تحقيق النزاهة بإصدار تمديد موقوفية المتهمة، وإصدار أوامر قبض للأشخاص المستلمين للقروض والمزورين ولكل من ثبت له علاقة بتمشية معاملات الرهن التي تم بموجبها اختلاس أموال الدولة وتزوير سجلات العقارات.

لغتنا الجميلة رهينة "الارهاب"

غزوان الضالمي

أليس بغريب ما تعانيه لغتنا الجميلة في عيدها السنوي من استهداف وتخوف المجتمعات الغربية، على الرغم من كونها أنارت الدنيا بحضاراتها ووضعت أسس العلوم الحديثة، وما تزال مصادرها مراجعاً تتصدر المكتبات والمتاحف العالمية كونها المشاعل الأولى التي عبدت دروب البشرية بالعلوم والمعارف، وبشر بها الرسول الأكرم (ص) شعوب المعمورة بالإسلام واختصها الباري عز وجل لتكون لغة القرآن الكريم والبشرية.

هذه الخصوصية لم ترق لبعض الجهات المناوئة للإسلام فعملت جاهدة لتقويض القاعدة الكبيرة التي ساهمت بانتشار الدين الإسلامي بسرعة كبيرة، ما دفع الدول المعادية لان تنسج مؤامراتها للإطاحة برمزية هذه اللغة باعتبارها مدخلا لتقويض الإسلام الحنيف، وخلق حلة نفور من هذا الدين الذي يذبح بات الارهابيون يروجون بانهم يقتلون الناس على اختلاف مذاهبهم وأعراقهم باسمه، وهذه الامور مجتمعة اوصلت لغتنا العربية لان تصبح وفق منظور المجتمعات الدولية اللغة الرسمية للجماعات الإرهابية فترى قادة الإرهاب كـ(أبي القعقاع الأفغاني، وأبو قتادة الالماني، وأبو عبيدة القوقازي)، لا يبايعون خليفتهم المفترض او يلقون خطبهم بلغة عربية فصيحة يختتمونها بصيحات (الله اكبر) والتي تكون إشارة لذبح الأبرياء بطريقة وحشية أو يكون الهتاف إيذانا بتفجير حزام ناسف.

بهذه المخططات المرحلية حققت الجهات المنتفعة من خلق الاحتراب الداخلي بين العرب والمسلمين خططها البعيدة الأمد، بتفتيت الدول العربية وخلق حالة انقسام داخلي من جهة، والإطاحة بصورة العربي والمسلم على وجه الخصوص أمام المجتمع الدولي، فترانا مراقبون حيث نذهب ليس لشيء سوى إننا نمتاز بسحنة شرقية عربية، كما ان لغتنا بحد ذاتها محل تهمة واذا ما تحدث اي مغترب بلغته الأم في مكان عام، فترى العيون تطارده وكاميرات المراقبة.

ومن مفارقات واقع مجتمعنا والتي انتقلت الى الدول الأوربية هو أسلوب التهديد بالقتل للضحايا بهدف تهجيرهم او لابتزازهم من اجل تحقيق مطالب معينة او لمساومة اشخاص، الا ان الامر حاليا قد تطور ليصل الى مصاف تهديد الشخصيات العالمية ورؤساء الدول، وفي حادثة غريبة من نوعها قالت متحدثة باسم وزير العدل الإيطالي، أندريه أورلاندو، إن الوزير تلقى خطاب تهديد باللغة العربية مرفقا به رصاصتان خلال الايام القليلة الماضية. وتم إرسال الخطاب والرصاصتين اللتين تستخدمان في بنادق الكلاشينكوف إلى المعمل الجنائي مع الظرف الذي احتواها، وكان يحمل اسم وعنوان الوزير مطبوعين بالإنكليزية. وقالت المتحدثة إنه لم تصل من قبل تهديدات من هذا القبيل لأورلاندو أو الوزارة. ومن المعروف ان أسلوب إرسال رصاصات بالبريد وسيلة تلجأ إليها عصابات الجريمة المنظمة في العادة لتهديد خصومها.وفي حادثة اخرى أثارت كتابات باللغة العربية وجدت على هيكل طائرة تابعة لشركة (ايزي جيت) البريطانية قلقا لدى الشركة ولدى السلطات الفرنسية الأمر الذي دفع بالشركة البريطانية لإصدار بيان توضيحي حول هذه الحادثة، وتناقلت وسائل الإعلام بريطانية المحلية أنباء عن أن ما كتب هو عبارة (الله أكبر) على خزان الوقود بالطائرة، ما دفع القوات الأمنية المسؤولة عن المطار أن تعلن حالة الطوارئ للتأكد من سلامة المطار وعدم وجود خطر يتهدد حياة المسافرين، إلا الواقع المرير الذي تشهده البلدان العربية (المتناحرة)، الأمر الأشد وقعاً ونكاية ان العرب (خير امة أخرجت للناس)، باتوا مصدر قلق للأمن الدولي ولغتهم باتت رسالة التهديد التي تبث الرعب في نفوس الاخرين، هذه الحالة تتطلب منا موقف موحد على المستوى الشعبي والرسمي للتصدي لهذه المؤامرات واجراء مصالحة عالمية لانهاء حالة العزلة التي وضعنا فيها وباتت لغتنا الجميلة مصنفة ضمن خانة "الارهاب".

بهدف تطوير ورفع الاداء المهني لموظفيها

دائـرة التـنـفيذ تـنـظم دورات حسابية في واسط

الدورة تناولت الموضوعات الحسابية الخاصة بعمل مديريات التنفيذ في المحافظة

نظمت دائرة التنفيذ التابع لوزارة العدل، دورة حسابية خاصة بالموظفين الحسابيين في مديرية تنفيذ الكوت والاقضية والنواحي التابعة لها في محافظة واسط، بهدف تطوير ورفع الاداء المهني للموظفين.وقال مدير عام دائرة التنفيذ حسين العقابي: ان الدائرة افتتحت دورة حسابية لموظفي مديرية تنفيذ تنفيذ الكوت والاقضية والنواحي التابعة لها، لغرض رفع وتطوير كفاءة اداء موظفيها، وشارك فيها عدد من الموظفين.

واضاف المدير العام: ان الدورة تناولت الموضوعات الحسابية الخاصة بعمل مديريات التنفيذ في المحافظة والمتضمنة (السجلات الحسابية وتنظيمها ومعالجة الاخطاء ومطابقة كشف المصرف، والايداعات اليومية ومطابقتها مع السجلات ومطابقة سجل (٦٦) مع (ق ح ٣) والرسوم العدلية وكيفية استيفاءها، ورسم طابع الامانات والرسوم والتحليل والترحيل والإيداعات اليومية ومطابقتها في السجلات).

يذكر ان السيد وزير العدل وجه بضرورة تكثيف الدورات الخاصة بموظفي الدوائر العدلية، لرفع الاداء المهني وتطويره.

دائرة الاصلاح العراقية تشكل لجنة خاصة لزيارة الاقسام الاصلاحية

اكدت دائرة الاصلاح العراقية ان لجنة تابعة لمكتب مدير عام الدائرة، زارت عددا من الاقسام الاصلاحية في بغداد والمحافظات، للاطلاع على الواقع الصحي والخدمي المقدم للنزلاء.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، ان اللجنة اجرت زيارة لسجني السماوة، والعمارة المركزيين في المحافظات الجنوبية، كما زارت قسم الرصافة /١٣، وسجن النساء وردهة الرشاد المختصة بايداع وعلاج النزلاء المصابين بالامراض النفسية في محافظة بغداد.

وبين المدير العام: ان اللجنة اجرت مسوحات شاملة ودقيقة لهذه السجون، واعدت تقارير معززة بالصور ومشفوعة بالتوصيات والمقترحات التي من شانها ان ترفع من مستوى الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بالسجون الاصلاحية.

اخبار المعهد القضائي

لرفع الأداء المهني الخاص بالكوادر الوظيفية

المعهد القضائي يقيم الدورة الثانية في التخطيط الإستراتيجي

نظم المعهد القضائي بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس الوزراء وبالتعاون مع دائرة التخطيط العدلي الدورة الثانية في التخطيط الاستراتيجي.

وقال مدير عام المعهد القضائي د.رياض حسين: ان هذه الدورة خاصة بموظفي الكوادر التخطيطية والإدارية في الدوائر العدلية في وزارة العدل وتستمر من ٢٠١٥/١٢/٢٧ ولغاية ٢٠١٦/١/٤ وقد شارك فيها (٣٢) موظفا من كافة الدوائر العدلية.

واضاف المدير العام: وان الدورة جاءت لتنمية مهارات الموظفين في اعداد الخطط التي تعتبر الخطوة الرائدة لتحقيق الاهداف المرسومة لوزارة العدل

بالتعاون مع قسم الجودة لرفع الأداء المهني الخاص

المعهد القضائي يقيم ورشة عمل خاصة بادارة الجودة الشاملة

نظم المعهد القضائي بالتعاون مع السيد (تحسين علي موسى) مدير قسم الجودة في وزارة العدل.

وبين المدير العام: ان هذه الورشة استمرت ليوم واحد بعد ان استهدفت الكوادر العاملة في وزارة العدل وبشكل عام في شرح وتفصيل وبيان اهمية علم الجودة الحديث ومفهومه والطرق المتعددة فيه لانجاح العمل وصولا الى تحقيق اعلى مستوى للأداء الوظيفي المطلوب.

توجيهات

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

١

الى جميع الدوائر العدلية ..

● بهدف الارتقاء باداء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضافر الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ما ياتي :

١-محاربة الفساد والمفسدين اينما وجدوا في الدوائر العدلية.

٢- الاسراع بانجاز معاملات وعدم تأخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض

٣- تهيئة مكان لائق ومناسب لاستقبال المواطنين وتجهيزه بوسائل الراحة

٤-منع دخول السلاح الى دوائر هذه الوزارة ومديرتها كافة بغض النظر عن الجهة الحائزة لذلك السلاح

٥-التاكيد على وضع المواظفين باجات تعريفية اثناء الدوام الرسمي

٦- الالتزام باوقات الدوام الرسمي وعدم الخروج الا باذن المسؤول المباشر للموظف

٧-وزير العدل لن يتواني عن محاسبة كل من يثبت ادانته بقضايا الفساد الاداري والمالي (الابتزاز والرشوة) مهما كانت درجته الوظيفية .

٨- على المدراء العامين ورؤساء المديريات الفرعية في هذه الوزارة بتطبيق التوجيهات وبعكسه سوف يتحمل المخال التبعات القانونية المترتبه على ذلك وفقاً لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم(١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل

٢

● بهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم في العمل واستحقاقاتهم الوظيفية نوجه جميع الموظفين بتقديم شكاواهم عبر صناديق شكاوى الموظفين الموزعة في اروقة الوزارة وسيتم الاطلاع عليها شخصياً من قبلنا .

وزير العدل

د.حيدر الزاملي

العدل والمجتمع Justice & society
جريدة شهرية تصدر عن وزارة العدل
WWW.moj..gov.iq
توزع مجاناً
مصور فوتغراف: امجد الحكيم
مساعد مصور: فراس المهداوي
محرر: ثائر الجبوري
محرر: عدنان الكعبي
محرر: احمد عبد الكريم
الطباعة والاخراج الفني: شركة الانس للطباعة والنشر
العدل والمجتمع /WWW.faecbook